دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	افعل التفضيل في القرآن الكريم
المصدر:	مجلة كلية اللغة العربية - جامعة الامام محمد بن سعود - السعودية
المؤلف الرئيسي:	سبع، توفيق محمد الجوهري
المجلد/العدد:	ع 12
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1982
الصفحات:	239 - 293
رقم MD:	136704
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	اللغويون، القرآن الكريم، النحو، الصرف، النحاة، القراءات، أفعل التفضيل، اللغة العربية، بلاغة القرآن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/136704

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أفعل التفضيل ..
في القرآن الكريم

بقلم

لويس محمد الجوهري سبع

الأستاذ المشارك بالكلية

تمهيـــد:

القرآن أوثق مصدر للنحو واللغة

القرآن الكريم بقراءاته المختلفة مصدر أصيلٌ من مصادر النحو واللغة ، والبحث فيه عن صيغ صرفية أو استعمالات نحوية من شأنه أن يثريها ويُمدَّها بالأساليب الجديدة، والصِّيَغ الرائدة ووسائل التعبير المختلفة.. فيتكون من ذلك رصيد حَيّ، يُمكن الدارسين والأدباء من التعبير عن الأغراض المختلفة... لأن القرآن نزل على قلب محمد بلسان عربي مبين. فهو الإمام لكل باحث ودارس.. وما جاء به فصيح لا ترقى إليه أساليب البشر ومـا جاء على ألسنـة النحـاة أحيانـا من قولهـم عن بعض الصيغ أو الاستعمالات النحوية إنها شاذة.. أو علي خلاف الأصل.. ليس المقصود منه وصف ذلك بالضعف ـ كلا.. وإنما مقصدهم أنه شاذ قياسا فصيح استعمالاً . وهذا لا يقدح في بلاغة القرآن .. إنهم فى الواقع أكثر أدبا مع القرآن.. يضعونه دائما فى المكان العالى ليظل على مر الزمن مصدر عطاء متجدد للنحو واللغة .. دون أن يتطاولوا عليه.. أو يُطلقوا ألسنتهم فيه.

كيف وهم يعلمون أنه وحى الله النازل من السماء؟

ولا يُعقل أن يأخذوا اللغة والنحو عن الأعراب .. وعن الشعراء.. ثم يصدوا عن كتاب الله .. فإذا جاءت صيغة أو استعمال نحوى على خلاف الكثرة .. فإنهم يجتهدون فى التأويل حتى ينسجم النص القرآنى مع القواعد..

فإذا اضطروا فى بعض الأحيان ـ وأعياهم التأويل قالوا: إن هذا جاء على خلاف

الكثير ـ أو قالوا: هو شاذ قياسا فصيح استعمالا.. مع إعزازهم البالغ لكل ما جاء فى القرآن واعتقادهم أنه فى الذروة من الفصاحة..

وقد عُنِيَ الإمام الشاطبى بتوضيح هذه المسألة .. وأكد أن وصف شيئ من القرآن بالشذوذ لا يعنى نزوله عن ذروة الفصاحة.. بل معناه أنه يُحفظ ولا يُقَاس عليه يقول رحمه الله[1]: »إن القرآن الكريم قد يأتى بمالا يقاس عليه ـ وإن كان فصيحاً وموجَّها في القياس ، فليس كل ما تكلمت به العرب يُقاس عليه ـ وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحاة أن قولهم : شاذ أو لا يقاس عليـــه ـ أو نحو ذلك ـ ضعيف فى نفسه أو غير فصيح، وقد يقع مثل ذلك فى القرآن ، فَيُشَنِّعون عليهم وهم أولى بالتشنيع والتجهيل والتقبيح، لأن النحويين لَمَّا استقرأوا الكلام وجدوا كلام العرب قسمين : قسما يسهل عليهم وجه القياس فيه ولم يُعارضه مُعارض لشهرته فى الاستعمال ـ أو لكثرة النظائر فيه فأعملوه بإطلاق ، عِلْما بأن العرب كذلك تفعل فى قياسيته، وقسما لم يظهر لهم فيه وجه القياس ـ أو عارضه معارض لقلته وكثرة ما يخالفه فمتى قالوا: شاذا ـ أو موقوف على السماع ـ أو نحو ذلك فمعناه أن نتبع العرب فيما تكلمت به من ذلك ولا نقيس عليه غيره، لا لأنه غير فصيح، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد بذلك القليل أن يُقاس عليه ـ أى يغلب على الظن ذلك وترى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر فى الاستعمال ـ هذا الذى يعنون ـ لا أنهم يرمون الكلام العربى بالتضعيف حاشا لله!! وكيف وهم الذين قاموا بفرض الدفاع عن كلام الله عز وجل وعبارات الشريعة المطهرة وكلام نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام ، فهم أشد توقيرا لكلام العرب وأشد احتياطا عليه مما يغمز عليهم ماهم براء منه«

وهذا كلام جيد ـ يُوضحّ في جلاء موقف النحاة .. وحرصهم على الدفاع عن كلام الله، وأخذهم كل ما جاء به على أنه فى أعلى طبقات الفصاحة .. مع وصفهم ببعض الاستعمالات بالقلة أو الشذوذ.. على معنى أنها تحفظ ولا يُقاس عليها .. لكنهًا فى ذاتها

---

(١) نقلا عن كتاب اللغة والنحو بين القديم والحديث للأستاذ المرحوم عباس حسن - الذى نقله عن المواهب الفتحية جـ ١ ص ١٠٠

فصيحة قوية، وعندى أنه لو أمكن إبعاد الوصف بالشذوذ عن الاستعمالات القرآنية لكان أفضل فإن كلمة «شاذ» مهما حاول الإمام الشاطبى أن يخفف من وقعها لا تليق بكلام الله .. لِنَقُلْ: هذا قليل.. أو هذا لا يُقاس عليه.. أو مخالف للكثرة من كلام العرب . كل ذلك مقبول.. مع اتفاقنا معه فى الجوهر.. وهو عدم القياس على مثل ذلك القليل.. هذا ـ وقد ذكر صاحب كتاب (اللغة والنحو بين القديم والحديث) أن ابن[٢] مالك يرى صحة الاستشهاد النحوى والبلاغى بكل ما جاء فى القرآن من غير نظر إلى قلة أو كثرة .. كما هو السائد فى كتبه .. وهو رأى يلتقى مع رأى الشاطبى فى توفير القرآن بيد أنه يجعل ما جاء فى القرآن ولو على سبيل القلة مِمَّا يصح الاستشهاد به.. والمسألة هيِّنة.. فما دام الهدف هو الثقة . فى كل ما جاء في القرآن واعتباره أصلا من أصول النحو واللغة يزيدها نماء .. ويحفظها من عوادى الزمن فنحن مع هذا الرأى وكما يكون القرآن على هذا النحو من الفصاحة فإن قراءاته.. وبخاصة المتواترة تكون كذلك .. لأن القراءة سنة متبعة .. لايجوز اتهامها.. ولا رميها بالضعف لأن ذلك اتهام للوحى .. وافتيات على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن ثَمَّ فنحن لا نرضى عن الإمام الزمخشرى حين يصف قراءة ابن عامر فى قوله تعالى «وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم» بأنها مردودة سمجة وهو وصف ظالم يقول فيه الكشاف[٣] «وأما قراءة ابن عامر قتلُ أولادَهم شركائهم» برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشئ لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا ـ فكيف به فى الكلام المنثور ـ فكيف فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته.»

هذا كلام لا يجوز أن يوجَّه إلى قراءة متواترة سبعيَّه .. هى قراءة ابن عامر ـ وكأنما الزمخشرى رحمه الله ناقش القاعدة النحوية ـ وذهل عن كونها قراءة فهى سنة متبعة.. فصيحة قوية وإن كان القياس عليها غير سائغ».

---

(٢) الكتاب نفسه والموضوع بعينه .

(٣) الكشاف ص ٥٤ جـ ٢ مطبعة الحلبى الطبعة الأخيرة سنة ١٣٨٥ هـ.

وربما يمكننا هنا أن نحتاط كل الاحتياط ونتحفظ فى أحكامنا بالنسبة إلى القرآن وقراءاته فلا نحكم بالقلة أو الندرة إلا بعد التأكد من ذلك . وقد ظهر لى أثناء هذا البحث أن هناك من صيغ أفعل التفضيل ما حكم النحاة بشذوذه أو قلته وتبينَّ لى أنه يمكن إخراجه من دائرة الشذوذ ـ وبلا أيَّ تأوُّل

فلنأخذ مثلا صيغتى: «أقسط وأقوم» في قوله تعالى: «ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ(٤) وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ» نجد النحاة يقولون بشذوذ هاتين الكلمتين لأنهما مأخودتان من (أقْسطَ وأقام) إلا سيبوية رحمه الله فإنه حكم بقياسية (أفعل) التفضيل من الرباعى المبدوء بالهمزة..

وبالبحث وجدت أن (قَسَطَ) الثلاثى يجئ بمعنى (عدل وجار) فهو ضِدَ كما حكى ذلك ابن السكيت فى كتاب الأضداد عن أبى عبيدة وكما سيأتى توضيح ذلك ـ وأما (أقوم) فيمكن أخذها من (قام) الثلاثى بمعنى اعتدل كما يرى أبوحيان وسيأتى توضيح ذلك قريبا فإذا جعلنا الاحتياط رائدنا فيما يتصل بالقرآن.. فسنصل إلى قياسية بعض الصيغ التى حكمنا بشذوذها كما وضحتُ.. فنكون بذلك أكثر احتياطا مع كتاب الله.

هذا ويجمل بنا أن ننقل رأى بعض أعلام اللغة فى أخذ اللغة والنحو من القرآن واعتباره أوثق مصدر.. وذلك حتى يتم لى أن أبرز بعض ما يمنحة القرآن من عطاء للنحو والصرف فيما يتصل بموضوع بحثى إن شاء الله .

من أقوال أئمة اللغة فى الاستشهاد بالقرآن وقراءاته.

١ ـ يقول ابن خالوية في شرح الفصيح: قد أجمع الناس جميعا على أن اللغة إذا وردت فى القرآن فهى أفصح مما ورد فى غير القرآن».

٢ ـ ويقول الدماميني: «إن العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته».

---

(٤) آية ٢٨٢ سورة البقرة .

«ثم يتساءل : كيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يُعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته ـ ويترك الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته».

٣ ـ وقال أبو عمر وبن العلاء: «القرآن الكريم لا يأتى بالقليل من اللغة أو الشاذ»

٤ ـ وقال ابن حزم فى الفصل: «لا شئ أعجب ممن إن وجد لا مرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابى أسدىَ أو سُلمىَ أو تميمى أو من سائر أبناء العرب لفظا فى شعر أو نثر جعله فى اللغة وقطع به ولم يعترض فيه ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة ـ وجعل يصرفه عن وجهه ويحرِّفه عن موضعه ويتحيَّل في إحالته عما أوقعه الله عليه».

٥ ـ وقال علماء القراءات : إن القراءات السبعة بل العشرة تامة وموافقة قواعد العربية (٥)

ومن هذا يتصح لنا إجماع أهل اللغة على أن القرآن بقراءاته المختلفة نبعُ أصيل للأخذ عنه ـ والاستمداد منه ـ والقياس عليه ـ وأنه فى أعلى طبقات البلاغة.. وسأحاول فى بحثى أن أضع آى القرآن أمامى لا ستنبط منها القاعدة ـ وأصدر الأحكام وستَرد خلال هذا البحث صيغُ كثيرة لأفعل التفضيل.. حكم عليها النحاة بالشذوذ فى الاستعمال لمخالفتها قواعدهم.. ولكنّى لا أوافق على ذلك.. وأجعلها قياسا يُتَّبع..

صيغ أفعال التفضيل الواردة فى القرآن وطرق استعمالها:

لقد قمت بحصر شامل لكل ما جاء فى القرآن الكريم خاصا بهذه الصيغ... على قدر الطاقة.. لأتمكن من الدراسة المستوعبة .. ولتكون الأحكام أقرب إلى الصواب.. فكانت حصيلة ذلك نحواًمن أربعمائة وخمسين صيغة.. بعضها مصوغُ مباشرة ـ وبعضها بواسطة كلمة مساعدة (كأشد ونحوه) مع ذكر مصدر الفعل المقصود بالتفضيل بعدها منصوبا على التمييز ـ وهذا قليل.

(٥) هذه الآراء كلها نقلتها عن كتاب اللغة والنحو بين القديم والجديد السالف الذكر ص ١٠٤ وقد نقلها عن المزهر ـ والمواهب الفتحية ـ وهندية الدمامينى.

ثم قمت بتقسيم هذه الصيغ إلى أقسام هى :

١ ـ ما جاء مجردا من آل والإضافة ومعه (من) التفضيلية التى تدخل على الاسم المفضول صراحة.

ب ـ ما جاء مجردا من (آل والإضافة) وليست معه (من) التفضيلية صراحة ـ بل مقدرة.

جـ ـ ما جاء من أفعل التفضيل مضافا إلى نكرة (وهو قليل).

هـ ـ ما جاء من أفعل التفضيل مقرونا (بأل)

إن هذا التصنيف يُمكِّن من دراسةٍ دقيقة لهذا الموضوع من خلال هذه الأقسام .. كما أنه يُعطي قاعدة صوغ «أفعل» وشروطها الخاصة ـ كما يُعطى الأحكام الخاصة بكل قسم مما مر.. بعيدا عن التأويلات .. لأن كل ما يجئ به القرآن فى أعلى طبقات الفصاحة على ما قدمت من الأدلة وسأتناول من خلال هذه الآيات البحوث الفرعية الخاصة بأفعل التفضيل ـ كالبحث فى معنى (مِن) التفضيلية ـ والبحث فى كلمتى (خير وشر) متى تستعملان للتفضيل؟ ومتى تستعملان صفاتٍ أو مصادر؟ ـ كذلك أبحث فى عمل أفعل التفصيل من خلال القرآن ـ ونوع الإضافة فيما هو مضاف منه ـ ثم أتحدث عن منع هذه الصيغة من الصرف وسبب ذلك ـ وعن طريقة تعدية أفعل التفضل بالحروف..

وأؤكد أننى عثرت على مادة متنوعة كثيرة لهذه الصيغة فيها الطرافة ودقة المعانى فقد جاء فى القرآن من الاشتقاقات:

«أنكَر ـ أوهن ـ أدنى ـ أزكى ـ أطهر ـ أقرب ـ أقسط ـ أكثر ـ أقوم ـ أكبر ـ أحق ـ أعلم ـ أهدى ـ أحسن ـ أحب ـ أظلم ـ أضل ـ أولى ـ أعز ـ أذل ـ أرحم ـ أشق ـ أحصى ـ أعلى ـ أرذل» وغير ذلك مما لا يتسع له البحث ..

كما جاء «الوثقى ـ الدنيا ـ القصوى ـ العليا ـ السفلى ـ الحسنى ـ الكبرى» وكلها أنثى أفعل التفضيل..

وستأتى فى أماكنها الخاصة هى وغيرها .. وسنجد أنها تمنحنا تلوينا فى الصياغة ،

وتنويعا فى المعانى، مما يكسب اللغة ثراءً ووفرة.. وسنلمح دقة المعنى لهذه الصيغ فى آياتها .. كما ستظفر بالكثير من القواعد عند التأمل البصير.

لقد نَظَّمْت كل هذه الصيغ فى جداول خاصة لتكون مادة للدارسين ، يستخلصون منها القواعد المختلفة لأوضاع هذه الصيغ ، ويخرجون منها بنتائج من خلال القرآن تُثرى البحث، وتوسّعُ مجاله، بدلا من أن تظل هذه الدراسة مرتبطة بأمثلة تقليدية لا تخرج عنها ولا تتجاوزها ، وقد أعتاد علماء النحو أن يأخذوا من الشواهد القرآنية مثالا لكل قاعدة .. كما اعتادوا أن يستحضروا من هذه الشواهد مافيه خروج على قواعدهم ليوُسِعُوه تأويلا ـ أما الشواهد الغزيرة الأخرى فقلما يتناولونها .. مع أن المتأمل فيها يجد الدقة البالغة لاستعمالاتها فى مواضعها المعينة.. وهل فى قدرة أديب أن يشبه لنا ضعف حجة من اتخذوا من دون آلهة ـ بوهن بيت العنكبوت؟ ثم يختم الآية الكريمة بصيغة (لأفعل) التى تكسب المعنى دقة وتجعله من إصابة الهدف بمكان..

قال تعالى: «مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا[٦] مِنْ دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنْكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا.. وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ».

فصيغته «أوهن» بعد ذكر التشبيه تكسبه دقة وروعة وتأكيدا لأن التشبيه لم يزد على أن وصف حجة الكافرين بالضعف ـ أما صيغة (أفعل) فقد بينت أن ذلك أضعف الضَّعف.

فهذه صياغة ليست للتدريب اللفظى .. بل لإحكام المعنى .. ولو بحثنا فى كل صيغة عما وراءها من المعنى لكان فى ذلك تدريب لنا على الصوغ الحسن، وإحكام البيان.

---

(٦) آية ٤١ من سورة العنكبوت .

وسأبدأ الآن بتعريف (أفعل) التفضيل لأنطلق منه إلى شروط صوغه.. أخذا من القرآن.

أ ـ تعريف أفعل التفضيل :

اسم مصوغ على وزن «أفعل» ولو تقديرا لزيادة صاحبه على غيره فى أصل الفعل مثل: «النبى أولى بالمؤمنين [٧] من أنفسهم» فالولاية مشتركة بين النبى والمؤمنين .. ولكنها عند النبى أقوى منها عند المؤمنين وهكذا. حتى ولو كانت هذه الصيغة تدل على الزيادة فى القبح كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ كَانُوا[٨] هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَىٰ) وكقوله سبحانه: «أُولَٰئِكَ»[٩] شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ ٱلسَّبِيلِ» فالزيادة فى الآيات فى الظلم والطغيان والضلال.. وهى معانٍ قبيحة وسيئة .. واستعمال أفعل فى ذلك قليل فى القرآن .. ولكنه وارد على أى حال..

ولا يقال إن التعريف فيه قصور لأن من هذه الصيغ ما يجيء محذوف الهمزة مثل الكلمات: «خير وشر وحَب» حُذفت همزاتها تخفيفا لكثرة الاستعمال..

وقد استعملت كلمتا: «خير وشر» مرادا منهما التفضيل فى القرآن كثيرا مثل قوله تعالى: «أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ[١٠] شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ» أى أخير ومثل: «وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ [١١] وَأَبْقَىٰ) أى أخير وأبقى ـ ومثل: «ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ[١٢] تَأْوِيلًا» ـ أى أخير وأحسن.

---

(٧) آية ٦ سورة الأحزاب .
(٨) آية ٥٢ سورة النجم .
(٩) آية ٦٠ المائدة .
(١٠) آية ٦٢ الصافات .
(١١) آية ١٣١ طه .
(١٢) آية ١٣٥ الإسراء.

ومن استعمال كلمة (شر) فى معنى التفضيل: أنتم شر مكانا[١٣] والله أعلم بما تصفون» وكقوله سبحانه«فَسَيَعْلَمُون مَنْ هُو شرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ[١٤] جُنْدًا» .

فهذه كلها مما يشملها التعريف لأنها على وزن (أفعل) تقديرا.

قال فى الهمع: «ولا يخلو أفعل من المشاركة فى المعنى غالبا ولو تقديرا ـ قال أبوحَّيان: والمراد بقولنا: ولو تقديرا: مشاركة بوجهٍ ما.. كقولهم فى البغيضين: هذا أحب إلى الله من هذا، وفى الشر يَّرين: هذا خير من هذا ـ وفى الصعبين ـ هذا أهون من هذا وفى القبيحين: هذا أحسن من هذا ـ وفى التنزيل: (قال ربِّ السجن أحَبُّ إلىَّ مما يدعوننى إليه).

وتأويل ذلك: هذا أقل بغضا وأقل شرا وأهون صعوبة وأقل قبحا ـ ومن غير الغالب : «العسل أحلى من الخل ـ والصيف أحر من الشتاء».

وقال فى حاشية[١٧] الصبان: «الهمزة فى خير وشر حذفت فى الأكثر إذا استعملنا فى التفضيل ـ لا فى التعجب ـ إذْ يقال فيه (ما أخيره ـ وما أشرَّه) وندر (ما خيره وما شرَّه) من غير همز.. وقد عزا هذا القول للدمامينى ثم قال: وذلك الحذف شاذ قياسا لا استعمالا».

وأقول: إنه لا وجه لوصف ذلك بالشذوذ على الإطلاق ـ مادام قد جاء فى مواضع

---

(١٣) آية ٧٧ يوسف .

(١٤) آية ٧٥ مريم .

(١٥) همع الهوامع للسيوطى جـ ٢ دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت . ص ١٠٤

(١٦) آية ٣٣ يوسف .

(١٧) ص ٤٣ جـ ٣ طـ عيسى البابى الحلبى وشركاه .

كثيرة من الكتاب العزيز- بل لم تجئ الهمزة مع (شر) فى القرآن إلا فى قراءة شاذة فى قوله تعالى: «سيعلمون غدا من الكذاب[١٨] الأشرُ» بفتح الشين.

وقبيح بعد ذلك أن يقال : إنه شاذ قياسا فصيح استعمالا ـ وإنما هو فصيح قياسا واستعمالا ـ

قال صاحب تعريف[١٩] الأسماء : هذه الترجمة وهى «أفعل التفضيل» صارت فى الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة من بناء (أفعل) ولو تقديرا (كخير وشر وحب) سواء كانت الزيادة فى الحسن أو القبح.

«كلمة فى (خير وشر) الواردتين فى القرآن

وردت هاتان الكلمتان فى مواضع كثيرة من كتاب الله ـ وليس يعنينا الاستيعاب وإنما ذكر النماذج التى تمثل المعانى قصدا إلى الاختصار ـ ومِنْ بين هذه المواضع ماهو واضح الدلالة على التفضيل ـ ومنها مالا يُعطى معنى التفضيل على الإطلاق . ومنها مايحتمل التفضل وغيره ـ والسياق القرآنى يحدد المعنى ـ إما بقرينة دالة وإما باقتضاء المعنى ... فمما جاء من ذلك للتفضيل:

«ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم[٢٠] مُّؤْمِنِينَ ـ وَأَنَا خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ[٢١] ـ وَهُوَ خَيْرُ[٢٢] ٱلْحَاكِمِينَ ـ وَلَأَجْرُ ٱلآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا[٢٣] ـ ذَٰلِكَ خَيْرٌ

(١٨) آية ٢٦ سورة القمر .

(١٩) هو العلامة المرحوم الشيخ محمد الطنطاوى أستاذ مادة الصرف فى كلية اللغة العربية بالأزهر الطبعة الخامسة مطبعة وادى الملوك مصر ص ١١٣ .

(٢٠) آية ٨٥ الأعراف.

(٢١) آية ٥٩ يوسف .

(٢٢) آية ٨٠ يوسف .

(٢٣) آية ٥٧ يوسف .

وَأَحْسَنُ[٢٤] تَأْوِيلاً ـ لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ[٢٥] ٱللَّهِ خَيْرٌ ـ أَصْحَابُ[٢٦] ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً ـ أَذٰلِكَ خَيْرٌ نُزُلاً أَمْ شَجَرَةُ[٢٧] ٱلزَّقُّومِ ـ وَٱلْبَاقِيَاتُ ٱلصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَاباً[٢٨] ـ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ[٢٩].

هذا بعض ما جاء فى القرآن بالنسبة لكلمة (خير) الدالة على التفضيل أما كلمة (شر) فقد جاء منها:

«أُولٰئِكَ شَرٌّ مَكَاناً وَأَضَلُّ[٣٠] عَنْ سَوَاءِ ٱلسَّبِيلِ ـ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَاناً وَأَضْعَفُ[٣١] جُنْدًا ـ قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ[٣٢] مَكَاناً».

وهناك قرائن لفظية تساعد على هذه الدلالة مثل عطف (أفعل) على كلمة (خير وشر) كقوله تعالى: «أولئك شر مكانا وأضل».

وكقوله سبحانه: «ذلك خير وأحسن تأويلا».

---

(٢٤) آية ٥٩ النساء.
(٢٥) آية ١٥٣ البقرة.
(٢٦) آية ٢٤ الفرقان.
(٢٧) آية٦٢ الصافات.
(٢٨) اية ٧٦ مريم.
(٢٩) آية ٣ القدر.
(٣٠) آية ٣٤ الفرقان.
(٣١) آية ٧٥ مريم.
(٣٢) آية ٧٧ يوسف.

ففى الآية الأولى عطف (أضل) على شر فدل على أن المعنى (أشر وأضل) وفى الثانية عطف أحسن) على (خير) فدل على أن المعنى : (أخير وأحسن) ومن القرائن الدالة على استعمالها فى التفضيل أيضا مجيئ التمييز بعدها على طريقة (أفعل) كقوله تعالى: «أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا» و «خَيْرٌ مَسْتَقَرًّا».

وقد يرشد المعنى المقصود إلى استعمالها في التفضيل بأن يجاء معهما بطرفين على سبيل التفاضل بينهما كقوله سبحانه: «أَفَمَنْ يُلْقَى فِى النَّارِ خَيْرٌ(٣٣) أَمْ مَنْ يَأْتِى آمِناً يَوْمَ الْقِيَامَةِ»

وقد يكون المعنى وحده هو الفيصل فى دلالتهما على التفضيل دون أن تكون قرينة لفظية معه كقوله تعالى: «وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ(٣٤) آمَنُوا» أى آخير من أعمال الدنيا التى لا أجر عليها .. فالمفضول مقدر مقابل للمذكور بدلالة المعنى.

وقد ترد الكلمتان فى القرآن من غير دلالة على التفضيل ـ لأن التفضيل لا يكون مقصودا بالمرة كقوله تعالى: (وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ(٣٥) ـ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ(٣٦) مِن رَّبِّكُمْ ـ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ(٣٧) لِأَنْفُسِهِمْ ـ وَمَا

(٣٣) آية ٤٠ سورة فصلت .
(٣٤) آية ٥٧ من سورة يوسف .
(٣٥) آية ٧٧ سورة الحج .
(٣٦) آية ١٠٥ من سورة البقرة .
(٣٧) آية ١٢٧ سورة آل عمران .

تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّـهَ بِهِ [٣٨] عَلِيـمٌ - يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ [٣٩] مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا - إِنِّى لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ [٤٠] خَيْرٍ فَقِيرٍ».

ومن استعمال كلمة (شر) من غير تفضيل قوله تعالى: «وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ [٤٢] - مِنْ شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ [٤٣] - مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ [٤٣] - وَمِنْ شَرِّ [٤٤] غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ - وَمِنْ شَرِّ ٱلنَّفَّاثَاتِ فِى ٱلْعُقَدِ - وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ».

فلا معنى للتفضيل فى كل ما سبق ، وإذا كان كذلك فما معنى الكلمتين «خير وشر» فى تلك المواقع وأمثالها؟

هنا يُسعفنا صاحب لسان العـرب أثناء حديثه عن مادة (خير) .. فيقول: «قال الأخفش [٤٥]: إنهما «أى كلمتى خير وشر» قد يوصف بهما فيقال: (فلانٌ خَيْرٌ - وفلانة خَيْرَة) بالتأنيث استعملنا استعمال الصفات فأدخلوا فيها الهاء للمؤنث ولم يريدوا «أفعل».

قال أبو منصور: ولا فرق بين الخيرْة والخيِّرة - عند أهل اللغة - وكما يقال «خيرة النساء» يقال: «شَرَّةُ النساء» أ . هـ.

---

(٣٨) آية ٢٧٣ سورة البقرة .
(٣٩) آية ٣٠ سورة آل عمران .
(٤٠) آية ٢٤ سورة القصص .
(٤١) آية ٨ سورة الزلزلة .
(٤٢) آية ٤ سورة الناس .
(٤٣) آية ٢ من سورة الفلق .
(٤٤) الآيات ٣، ٤، ٥، سورة الفلق .
(٤٥) ص ٣٤٨ مادة (خبر) لسان العرب طبعة مصورة عن مطبعة بولاق (الدار المصرية للطباعة والنشر).

فهذا صريح فى أن هاتين الصيغتين ما لم يُرد منهما التفضيل يستعملانِ أحيانا استعمال الصفات وذلك يتعين حين تجريان على موصوف مذكور فى الكلام ـ كما مر وقد تجريان على موصوف مُقدَّر ـ أى ملحوظ فى الكلام.. فتكونان صفتين عند تقدير هذا الموصوف ـ ومن ذلك ما مرَّ من آيات لا تفيد التفضيل فمثلا قوله تعالى «وافعلوا الخير» أى الفعل الخير وقوله «من شر الوسواس» أى الشيطان أو الإنسان الوسواس..

ويمكننا ألا نقدر هذا الموصوف فتستعملها استعمال المصدر حينئذ.. أى أنه إذا لم يكن قبلهما موصوف مذكـــور فإنهما تحتملان الصفة والمصدريـــة ـ ومما ورد محتملا التفضيل وغيره قوله تعالى: «مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا» (آية ١٠٦) البقرة..

ففى البحر المحيط لأبى حيان عند تفسير هذه الآية[٤٦] . الظاهر أن «خير» فى الآية أفعل تفضيل ـ والخيرية ظاهرة.

وذهب قوم إلى أن «خير» ليست أفعل تفضيل ـ وإنما هو خير من الخيور كما تقول: «هذا الخبر من الخيور» فهو مصدر.

ومنه قوله[٤٧] تعالى: «أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِن رَّبِّكُمْ[٤٨] فهو خير من الخيور ـ أى مصدر ـ و(مِنْ) بعده لابتداء الغاية كما تقول: «هذا الخير من زيد أو للتبعيض تعلقت بمحذوف والمعنى : «من خير كائن من خيوركم»ـ

ومن هذا القبيل قوله سبحانه: «ذلكم خير لكم» (آية ٨٥ الأعراف)

(٤٦) من التفسير الكبير لأبى حيان المسمى بالبحر المحيط مطبعة ومكاتب النصر الحديثة بالرياض جـ ١ .

(٤٧) ص ٣٤٠ من المصدر السابق نفسه .

(٤٨) آية ١٠٥ البقرة .

قال أبو حيان : «ويجوز أن تُفهم التفضيل ـ أو هو صفة[٤٩] ولا تفضيل فيه ـ أو مصدر أ.هـ هذا وقد أشار الصبان[٥٠] فى حاشية على الأشمونى إلى أن هاتين الكلمتين عند استعمالهما للتفضيل لا فعل لهما.. فهما شاذان من وجهين: مجيئهما بغير همز ـ وكونهما لا فعل لهما.. وقد يُعارض ذلك فى كلمة (خير)[٥١] فقد أورد صاحب اللسان لها فعلا حيث قال: «تقول خِرت يا رجل ـ وأنت خائر ـ وخار الله لك ـ قال الشاعر:

فما كنانة فى خير بخائرة وما كنانه فى شر بأشرار»أ هـ

فهذا دليلٌ على وجود فعل (للخير) ولم أعثر على فعل للشر.

وقد أسلفت أن الوصف بالشذوذ لا معنى له مادامت الصيغة قرآنيـة. والآن لابد من كلمة فى شروط صوغ أفعل فى ضوء ماجاء من هذه الصيغة فى القرآن الكريم..

«شروط صوغ أفعل التفضيل»

يشترط لصوغ أفعل التفضيل كما يقول الصرفيون ثمانية شروط ـ وسأبحث هذه الشروط ـ لأوضح حقيقة خاصة.. وهو أن ما خرج على تلك الشروط لا يوصف بالشذوذ ما دام قد ورد فى القرآن الكريم.

الشرط الأول: أن يكون لمصدر هذه الصيغة فعل ـ وذلك حتى تتحقق الشروط الآتية وذلك كقوله تعـالى: «وَإِنَّ أَوْهَـنَ ٱلْبُيُوتِ[٥٢] لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُـوتِ» (فأوهن) مشتقة من الوَهن أى الضعف وفعلها (وَهَنَ يهن) ومثل ذلك (أزكى وأطهر) من (زكا يزكو ـ وطهُر يطهُر) ـ وقد اشتقت العرب (أفعل) ولا فعل له وهو قليل شاذ إلا ما ورد فى القرآن من نحو كلمة (شر) التى لا فِعْل لها.. فهى قياسية لأن مجيئها فى القرآن يعطيها صفة القياسية ـ أما كلمة (خير) فقد أسلفت أن لها فعلا ذكرة صاحب لسان العرب خلافا لمن عَدَّها شاذة ولا فعل لها.

(٤٩) ص ٣٤٠ البحر المحيط الجزى السابق .

(٥٠) حاشية الصبان على الاشمونى جـ ٣ طبعة عيسى الحلبى .

(٥١) المصدر السابق فى المواضع بذاته .

(٥٢) آية ٤١ سورة العنكبوت .

ومما جاء عن العرب من هذه الصيغة ولا فعل له قول العرب: هو أقْمَنُ بالشيىء- وأحْنَكُ الشاتين ـ من الحنك.

قال ابن يعيش(٥٣): وقالوا: أحَنكُ الشاتين ـ وأحنك العيرين» ـ والقياس يأبى ذلك ـ والذى سوغه أن المراد بقولهم: أحنك الشاتين أكثرهما أكلا فكأنهم قالوا: آكلُ الشاتين ـ لأن الآكل يحرك حنكه، فاستعملوه استعمال ما فى معناه ـ وأما قولهم: أبَلُ من حنيف الحناتم.. فحنيف رجل من بنى تيم اللات كان حاذقا فى رعي الإبل، كأنهم اشتقوه من لفظ الإبل ـ فصاغوا منه فعلا ثم تصرفوا فيه كسائر الأفعال»أ ـ هـ بتصرف يسير وأختصار مفيد.

الشرط الثاني : كون الفعل ثلاثيا مجردا ـ وإلا فإن أريد بناء أفعل بدون حذف فهو واضح الاستحالة لأن أفعل التفضيل ثلاثى مزيد فيه همزة التفضيل ـ ومع حذف حرف أو حرفين يلتبس المعنى . فلو قيل مثلا (أدحر) من دحرج لالتفت الذهن إلى غير المأخوذ منه وهو مادة (دحَر).

وقد علل ابن يعيش(٥٤) لِمنع الصياغة مما زاد على ثلاثة بقوله: «لا ستحالة أن يكون هذا البناء مما زاد على ثلاثة ـ لأن ذلك إنما يكون بهمزة زائدة أولا ـ وثلاثة أحرف أصول بعدها ـ فإن رمت بناء ذلك مما زاد على ثلاثة لزمك أن تحذف منه شيئا فيكون حينئذ هدما لا بناء»أ هـ.

وقد سُمِع: «هذا الكلام أخضرُ من غيره» بَنوه من (اختُصر) ففيه شذوذان صوغه مما زاد على ثلاثة ومن المبنى للمجهول.

كما سُمِعَ صوغه من «أفعل» كقولهم : هو أعطاهم للدرهم ـ وأولاهم بالمعروف ـ وأنت

(٥٣) شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشرى جـ ٦ طبعة إدارة الطباعة المنيرية بمصر ص ٩٤.

(٥٤) المرجع السابق مباشرة وفى الموضع نفسه .

أكرمُ لى من أخيك ـ وهو أسْدَى للبرِّ من غيره ـ وهذا المرض أوجع لي ـ وهذه الزجاجة أرخى للمفصل ـ وهذه الليلة أظلم من سابقتها، وهذا المكان أقفر من غيره وقد نتوقف فى «أوْجَع» فقد سُمع «وجَعَتْ إصبعى» وإذا صحَّ ذلك فهى قياسية ولم يرد فى التنزيل من ذلك إلا قوله سبحانه: «ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ(٥٥) عِندَ ٱللَّهِ» ولنا حديث عنها يجيئ قريبا.. كما جاء «أقوم للشهادة » على رأى من يشتقها من (أقام).

وقد أختلف الصرفيون فى هذا النوع (المصوغ منه أفعل) على ثلاثة أقوال:

يرى سيبويه والمحققون جواز ذلك مطلقا لكثرة وروده وقلة التغيير فيه ـ لأنك تحذف الهمزة من (أفعل) ويحُل محلها همزة التفضيل.

ويرى المازنى وجماعة منع ذلك مطلقا وعلتهم ، الالتباس بالثلاثى ـ وأيضا لأن الحذف هدم ونحن نبنى الصيغة... والهدم والبناء لا يتفقان!!

ويفصل ابن عصفور وجماعة معه بين همزة النقل من اللزوم إلى التعدى «كأكرمَ وأسدى وأوجع وأرخى» أو من التعدى من رتبة إلى مافوقها (كأعطى وأفهم وأعلم) فيمنعون ـ وبَيْنَ أن تكون الهمزة لغير النقل بأن وضع الفعل عليها (كأظلم ـ وأقفر ـ وأقسط فيجيزون الصوغ منه).

وثمرة الخلاف أن الأمثلة المتقدمة كلها قياسية على الرأى الأول ـ وسماعية على الثانى وعلى الثالث سماعية فيما همزته للنقل ـ قياسية فيما ليست كذلك ـ والأول أقرب إلى الصواب لوضوح علته.. ولأنه يؤدى إلى تنمية اللغة وإثرائها بالمشتقات حيثُ يجعل الصوغ من (أفعل) كله قياسى فيفتح الباب لكثير من الألفاظ

(٥٥) آية ٢٨٢ سورة البقرة .

(أقسط) و (أقوم)

يرى أبو حيان أن (أقسط) من قوله تعالى: «ذلكم أقْسط عند الله وأقوم للشهادة»[٥٦] مشتقة من الثلاثى «قَسط» فقد جاء فى اللغة «قسط عَدَلَ وجار» ضِدّ وقد بنى الصرفيون رأيهم على أن هذا الفعل لم يرد ثلاثيا بمعنى (عدل) وإنما ورد (أقسط) أى أزال القسط أى الجور.. فالاشتقاق على رأيهم منه.. ولهذا حكموا بشذوذه لكنْ حين نجد (قسط) بمعنى (عدل) فإن الاشتقاق يكون منها قياسيا وهذا هو الذى يليق بكلام الله .. لا أن تُوصف بالشذوذ.

ويلتمس أبوحيان وجها آخر لقياسيتها فى القرآن فيقول: ويحتمل أنها مشتقة من (أقسط) لا على أنها تفضيل ولكن على أنها صيغة نسب ـ أى (ذو قسط).

أما سيبويه فيرى أنها قياسية لأن الصوغ مما بُدئ بالهمزة قياسٌى عنده مطلقا ـ وكذلك عند ابن عصفور لأن همزتها لغير التعدية ـ أى النقل.

قال أبوحيان: «وأقسط: أعدل قيل[٥٧] وفيه شذوذ لأنه من الرباعى الذى على وزن (أفعل) يقال: أقسط الرجل إذا عدل ومنه (وأقْسطُوا) ومثله (أقوم) من (أقام) على مذهب سيبوية الذى يحكم بقياسيتها... حكى ذلك عنه أبو حيان.

ويقول الزمخشري: يجوز مع مامر أن يكون مبنيا من (أقسط) ومثله (أقوم) من

(٥٦) آية ٢٨٢ سورة البقرة .

(٥٧) البحر المحيط جـ ٢ الطبعة السابقة .

(أقام) على مذهب سيبويه الذى يحكم بقياسيتها.. حكى ذلك عنه أبوحيان.

ثم يقول أبوحيان : بعد حكاية مامر عن الزمخشرى: «والذى ينبغى أن يحمل عليه (أقسط) هو أن يكون من (قسط الثلاثى بمعنى (عدل) فقد حكى ابن السكيت فى كتاب الأضواء عن أبى عبيدة: «قسط جار ـ وقسط: عدل وأقسط بالالف عدل لا غير ـ وقال ابن القطاع: قسط قسوطا وقسطاً جار وعدل ضِدٌ فعلى هذا لا يكون شاذا»أ. هـ

أما «أقوم للشهادة» الواردة مع «أقسط» فى الآية السابقة فبعضهم يحكم بشذوذها لأنها مصوغة من أقام.. وهم كثير... ويرى سيبويه أنها قياسية بناء على قاعدته أو يُقال فيها: إنها مشتقة من (قام) بمعنى أعتدل وهو رأى أبى[٥٨] حيان ولا إشكال فيه.

ويرى الزمخشرى: أن يكون معناها على إرادة النسب من (قويم) ومعنى أقوم للشهادة.. أى ذو قوامة والله أعلم.

وحكى شارح المفصل «ابن يعيش» قولا غريبا عزاه إلى أبى الحسن الأخفش[٥٩]: وخلاصته: أنه يجيز أفعل التفضيل من كل فعل ثلاثى لحقته زوائد قلت أو كثرت كاستفعل وافتعل وانفعل لأن أصلها ثلاثية وإنما قالوا ما أعطاه للمال لأنه ثلاثى الأصل وهذا المعنى موجود فى أنطلق ونحوه مما فيه زيادة.

وتابعه أبوالعباس المبرد.. وهو فاسد وذلك من قبل أن ما فى أوله همزة يجوز استعماله بغير همزة ثم تدخل الهمزة للنقل وغيره..

الشرط الثالث: كون الفعل الذى يصاغ منه أفعل متصرفا تام التصرف وإلا لم يأت منه التفضيل ـ لأن صياغة التفضيل نوع من التصرف فكيف تأتى من الأفعال

(٥٨) المرجع السابق فى الموضوع والصفحة بعينها .

(٥٩) ابن يعيش على المفصل ص ٩٢ جـ ٦ الطبعة السابعة.

الجامدة ؟ فلا يصاغ من الجوامد مثل: (ليس وعسى ونعم وبئس وحبذا ولا من الأفعال الناقصة التصرف مثل: (كادَ ويَدَعُ ويذر).

الشرط الرابع : كون الفعل الذى يُصاغ منه أفعل التفضيل قابلا للتفاوت فى معناه وذلك ليتأتى التفضيل فلا يصاغُ من الموت والفناء لأنه لا مزية لبعض فاعليهما على الآخر.

الشرط الخامس : كون هذا الفعل تاما لا ناقصا ـ لعدم دلالة الناقص على الحدث على القول الصحيح وهو ما ارتاه الجمهور ـ والتفضيل إنما يقع فى الحدث.

الشرط السادس: ألا يكون الوصف من هذا الفعل على وزن (أفعل) وإلا لم يُصغ منه أفعل التفضيل.. وذلك بألا يكون من (فعل) اللازم المكسور العين الدال على العيوب الظاهرة أو الحِلى أو الألوان لأن هذه أوزان الصفة المشبهة قياسا، نحو: «أبيض، أحول، وأغيد، وأحور، وألمى وأصلع» والأنثى من ذلك كله على وزن (فعلاء) بخلاف أنثى أفعل التفضيل فهى على وزن (فُعْلى) كالأكبر والكبرى والأسفل والسُّفلى ـ

وإنما منعوا ذلك لئلا يلتبس (أفعل) التفضيل (بأفْعل) الصفة المشبهة.. وأفعل الصفة المشبهة أسبق من أفعل التفضيل لدلالته على مطلق الصفة وما يدل على مطلق الصفة مقدم على ما يدل على الزيادة فيها ولو قيل مثلا: (الحصان الأبيض) على وجه التفضيل لم يُدر على المقصود أنه ذو بياض أو زائد فيه؟

قال الرضى[٦٠] وأجاز الكوفيون بناء أفعل التفضيل من لفظ السواد والبياض لأنها أصل الألوان».. وهو قول سديد لورودها فى الحديث الشريف والشعر العربى.. فقد جاء «أبيض من اللبن» وذلك فى وصف أنهار الجنة

---

(٦٠) تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوى طبعة خامسة ص ١١٦ نقلا عن الرضى فى الشافية.

كما جاء من ذلك قول رؤية :

جارية فى درعها الفضفاض أبيض من أخت بنى أباض

وقول أبى الطيب: «استئناسا لا استشهادا».

ابعَدْ بعِدت بياضا لا بياض له لأنت أسود فى عينى من الظلم

والبصريون لا يرون هذا الرأى فهو عندهم شاذ وعلى مذهب الرضى يجوز لنا أن نقول : «هذه العين أحْوَلُ من تلك» لأنه يرى قياسية التفضيل من الصفات الخلقية وقد عللَّ الخليل منع صوغ(٦١) أفعل التفضيل مما الوصف منه على (أفعل فعلاء) بأنه إنما يجيئ فى الألوان والعيوب ـ وهى إنما تجرى مجرى الخلق نحو اليد والرجل فكما لا تقول: ما أيداه ولا ماأرجله» لبعده عن الفعل فكذلك لا تقول ما أسوده ولا ما أعوره ولا يجوز هذا أسود من هذا ـ ولا هذا أعور منه ـ وبعضهم أحتج بأن أصل هذه الصفات يرجع إلى ما زاد على الثلاثة وهو اسوادَّ وأسود وابياضَّ وأبيض واعوارَّ وأعور .. قال: وأما: حَوِل وعَوِر وصَيدَ البعير فمنقصوصات من احوالَّ واعوارَّ واصيادَّ فهى فى الحكم زائدة على الثلاثة..

ومقتضاه أن المانع من صياغة أفعل من تلك الصفات أمران: أنها كالخلق والثانى: أن أصل هذه الأفعال زائد على ثلاثة على نحو ما سبق ويُزاد عليها: الاشتباه بالصفة المشتبهة التى هى اسبق من أفعل التفضيل وجودا لدلالتها على مطلق الصفة.

الشرط السابع: ألا يكون الفعل المصوغ منه أفعل التفضيل مبنيا للمجهول.. سواء أكان هذا البناء لازما مثل (زُهِيَ الديك، وزُكِمَ الرجل) أم عَارضا نحو كُتب الدرس وذلك لمنع الاشتباه بين ما أخذ من المعلوم وما أخذ من المجهول ـ ولذا قال بعضهم إذا كان الفعل مما يلزم بناؤه للمجهول فلا مانع من الصياغة لأنه لا يحصل اشتباه.

وشذ هذا الكلام أحْضَرُ من غيره ـ من وجهين صوغة من المبنى للمجهول ومما زاد

(٦١) نقلا عن شرح ابن يعيش على المفصل الجزء الخامس الموضوع السابق والطبعة السابقة .

على ثلاثة وهو (اخْتِصر) كما مر وسُمع هو أعذر وألْومُ وأشْغِلَ من كذا ـ كما سُمع (العَودُ أحْمَدُ) وهو اعنى بحاجتك ـ وأحب إليه ـ وأكره إلى قلبه ـ وما شابه ذلك مما يتعدى إلى مابعدهُ بإلى التبيينيَّة.

وقد وقع منه فى كتاب الله: «قال رب السجْنُ[٦٢] أحب إلىَّ مما يدعوننى إليه»

فإن تعدت إلى المفعول معنى باللام التبيينية كانت قياسية لأن التفضيل حينئذ يكون من المبنى للفاعل تقول: (أحب له ـ وأكره لفلان) وكقولك : المؤمن أحب لله من نفسه أى أحبَّ الله أكثر من نفسه.

وقد عبَّر عن ذلك شارح المفصل بقوله: «والقياس[٦٣] أن يُفضَّل على الفاعل دون المفعول ثم علل ذلك بقوله: «لا يقال: هو أضرب من فلان ويكون مضروبا لأنهم لو فعلوا ذلك لوقع لبْسٌ بين الفاعل والمفعول».

والواقع : أن الصيغة ما دامت قد وردت فى القرآن فهى قياسية كما أسلفت فكلمة «أحب» فى الآية السابقة قياسية مع كونها من المبنى للمجهول ـ ولا اشتباه فيها لأن التعدية (بإلى) تجعلها واضحة فى الآية الكريمة (أحب إلى ممـــا يدعوننى إليه) الآن ولقد جاء فى الحديث: «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم».

وقد أشار الصبان إلى أن فعلى التعجب يصاغان من المبنى للمجهول عند أمن اللبس ـ ومثلها أفعل التفضيل[٦٤] . لأنه يؤاخيهما.

الشرط الثامن : أن يكون الفعل المصوغ منه أفعل التفضيل مُثْبتاً لا منفيا ـ سواء أكان النفى لازما نحو (ما عاج بالدواء ـ وما نَبَس بكلمة) وعاج المذكورة فعلها

(٦٢) آية ٣٣ سورة يوسف .

(٦٣) شرح ابن يعيش المشار اليه سابقا ص ٩٤ الجزء نفسه .

(٦٤) شرح الأشمونى ـ حاشية الصبان الموضوع السابق والطبعة السابقة والجزء نفسه والصفحة.

يعاج أى ينتفع ـ أما عاج يَعوجُ ـ أى عطف ففعلها صالح للنفى والإثبات فيصاغُ منها أفعل ـ أو لم يكن النفى لازما نحو (ما خرج ـ وما حضر)

وعلة المنع رفع الاشتباه بين المثبت والمنفى ـ وقد أجاز بعض الصرفيين صوغه من لازم النفى لتميزه عن غيره وهذا معقول لحصول التمييز.

كيف نصوغ أفعل التفضيل مما فقد شرطا من الشروط السابقة؟

إذا فقد شرط من الشروط التى شرحناها فإنه يجرى التفضيل فيها بواسطة الإتيان بكلمة (أشد) ونحوها كأكبر وأعظم وأكثر على أنها أسماء تفضيل مساعدة ثم يجُاء بعدها بمصدر الفعل الفاقد للشرط منصوبا على التمييز المحول عن الفاعل ..

فما فقد الفعلية مثلا نقول فيه: (هذا البطل أعظم فروسية من زميله) وما فقد الثلاثية نقول فيه هذه الدولة أكثر استخراجا للمعادن من جاراتها) وما فقد التام من الأفعال نقول فيه: (علىٌ أسرع صيرورة إلى الخير من صاحبه) وما كان وصفه على (أفْعَل) نقول فيه : (هو أكثر صلعا وعورا) (وهى أكثر غيدا وحوراً) ونقول فى فاقد الإثبات: (هو أكثر عدمَ مذاكرة من صديقة) ونقول فى فاقد البناء للمعلوم (هو أكثر ضربا) عند وجود القرينة أو (هو أكثر مايُضرب) عند فقه القرينة وكذلك (هو أشد زهوا ـ أو أشد مايُزهَى) فتأتى بالمصدر صريحا عند القرينة أو مؤولا عند عدمها والمصدر المنصوب لفاقد الفعلية يكون صناعيا مع كونه من المادة التى اريد التفضيل فيها، وفى فاقد الثلاثية أو التام أو كون الوصف على غير (أفعل) يجاء فيها بالمصدر مأخوذا من مادة الفعل مع عدم ضم شئ إليه ـ أما فى فاقد (الإثبات فإننا نحتاج إلى ضم كلمة العدم أو ما فى معناها للدلالة على النفى.. وإلا لانبهم القصد ـ أما فاقد البناء للفاعل فإنه يتوقف على القرينة اللفظية أو المعنوية التى توضح المراد ـ وتُبينَّ أن المقصود التفضيل على المفعول لا الفاعل ـ وإلا جيى بالمصدر مؤولا عند فقه القرينة.

أما إذا كان الفعل جامدا أو غير متفاوت المعنى فلا يصاغ منهما أفعل التفضيل كما لا يتعجب منهما وعندما نجيئ (بأفعل) المساعد مع فاقد الشرط فالمقصود التفضيل فى

حدثه هو الفعل الفاقد للشرط وليس هو أشد ونحوه ـ وإلا لاحتاج إلى قرينة توضح المراد.

فعندما نقول: (هو اشد انطلاقا) يكون التفضيل فى (انطلاقا) وليس فى (أشد) لأنه ليس إلاَّ وُصلةً للتفضيل من فاقد الشرط

وإذا كان الفعل مستوفيا للشروط السابقة جاز لنا أن نصوغ التفضيل منه مباشرة أو بواسطة (أشد) ونحوه قال تعالى: (فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ[٦٥] أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً) مع إمكان أن يقال في غير القرآن أو (أقسى).

تطبيقات قرآنية :

لقد جاء فى القرآن الكريم مصدر فاقد الثلاثية منصوبا على التمييز بعد كلمة (أشد) ونحوها فى مواضع منها :

١ ـ والله أشد بأسا وأشد[٦٦] تنكيلا
٢ ـ ذلك خيرٌ وأحسن تأويلا[٦٧]
٣ ـ لكان خيرا لهم[٦٨] وأشد تثبيتا.

وقد درج الصرفيون على أن يَعُدُّوا من الشاذ قوله سبحانه (ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ[٦٩] عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ) وحجتهم أن (أقسط ـ وأقوم) مصوغان من الفعلين : (أقسط وأقام) أى الزائدين على ثلاثة فكان يقال فيهما (أشد إقساطا، وأكثر إقامة)

(٦٥) آية ٧٤ البقرة .
(٦٦) آية ٨٤ النساء .
(٦٧) آية ٥٩ النساء .
(٦٨) آية ٦٦ النساء .
(٦٩) آية ٢٨٢ البقرة .

مثلا ـ ولكنّى قدمت ما قاله فى هذا الصَّدد العلامة أبوحيان والزمخشرى وهو أن الصيغيتين قياسيتان لأنهما مصوغان من الثلاثى (قسط) بمعنى عدل (وقام) بمعنى اعتدل فلا إشكال.. وقيل إنهما صيغتا نسب أى (ذو قسط وذو قوامة) وقيل فى إخراجهما من دائرة الشذوذ إنهما من الثلاثى المبدوء بالهمزة وسيبوية يرى قياسيته وقد جاءت كلمة (أشد) فى القرآن من المستوفى للشروط فى مواضع منها.

١ ـ أو أشد قسوة[٧٠].
٢ ـ لأنتم أشد رهبة[٧١] فى صدورهم من الله.
٣ ـ كانوا أشد[٧٢] منهم قوة.
٤ ـ هم أشد منهم[٧٣] بطشا.

وهذا يدل على أن ذلك مقيس لا غُبار عليه... وقد اعتاد الصرفيون أن يمثلوا فى هذا المجال بالآية الأولى فحسب

وهنا كلام نفيس للعلامة أبى حيان يعلل به وجه إيثار القرآن لكلمة (أشد) مع الفعل المستوفى للشروط فيما ورد فيه ـ دون التفضيل منه مباشرة يجمل أن تنقله فهو رائع جدا يقول:[٧٤] أو فى قوله تعالى (فهى كالحجارة أو أشد قسوة) ـ للتنويع وكأن قلوبهم على قسمين : قلوب كالحجارة قسوة وقلوب أشد من الحجارة قسوة فأجمل ذلك فى قوله: ثم قست قلوبكم ـ ثم فصَّل ونوَّع إلى مشبَّه بالحجارة وإلى أشد منها إذْ ما كان (أشد) كان مشاركا في مطلق القسوة ثم امتاز بالاشدية وانتصاب (قسوة) على التمييز».

ونستطيع أن تفهم مراد أبى حيان بأن الإتيان (بأشد) مع المستوفى للشرط هنا إنما

---

(٧٠) آية ٧٤ البقرة .
(٧١) آية ١٣ سورة الحشر .
(٧٢) آية ٢١ غافر .
(٧٣) آية ٣٦ ق
(٧٤) ص ٢٦٢ البحر المحيط جـ ١ الطبعة السابقة .

جيئ به قصداً لأن التفضيل باعتبار الأشدية وليس باعتبار التمييز الذى هو مصدر الفعل ـ فلما كان التفاضل فى الأشدية جيئ بها هنا لأمر معنوى.. وهذا أليق بالقرآن.. لا أنه جيئ به لأنها جائزة صياغةً دون أن يكون لها فائدة.

ونستطيع أن نقطع بهذا الفهم حين نمضى مع أبى حيان فى كلامه الذى نقله عن الزمخشرى حيث تساءل فى هذا المكان بعينه قائلا: فإن قُلت: لم قال: أشد قسوة ولم يقل: أقسى؟ مع أن فِعْلَ القسوة مما يخرج منه أفعل التفضيل مباشرة.. قلتُ: لكونه أبين وأدل على فرط القسوة.. ووجه آخر وهو أنه لا يقصد معنى (الأقسى) ولكن قصد وصف القسوة بالشدة كأنه قيل: اشتدت قسوة الحجارة وقلوبهم أشد قسوة أ.هـ وقد نقل أبوحيان هذا الكلام عن الزمخشرى وعزاه إليه...

ومن هنا فإن القرآن إذا جاء بكلمة (أشد) ونحوها مع الفعل المستوفى للشروط فإنه يقصد التفضيل منها غالبا وليس من مصدر الثلاثى مما يجعل لهذا التصرف غرضا معنويا.

ورود أفعل التفضيل على غير بابه:

ذكر النحاة هذا الضرب من أفعل التفضيل ضمن مباحثه ـ ومثلوا له بآيات من الذكر الحكيم معظمها يجرى فى صفات الله تعالى، قالوا: لأنه لا مشارك مع الله تعالى فى صفاته من علم أو حكمة ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته. ومن هذا الضرب قوله تعالى: «**هو أعلم**[٧٥] **بكم**» وقوله سبحانه: «**وهو أهون**[٧٦] **عليه**».

قال الأشمونى: «يرد أفعل التفضيل[٧٧] عاريا عن معنى التفضيل ـ وقاسه المبرد ـ وقال فى التسهيل: والأصح قصره على السماع.. وحكى ابن الأنبارى عن أبى

---

(٧٥) آية ٣٢ النجم .

(٧٦) آية ٢٧ سورة الروم .

(٧٧) ص ٥١ أشمونى جـ ؟ مطبعة الحلبى مع بعض إضافات لحاشية الصبان لشرح الكلام.

عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه ـ ولم يسلم له النحويون هذا الاختبار ـ وقالوا: «لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل وتأولوا ما استدل به .. وقال ابن مالك فى التسهيل : والذى سمع منه فالمشهود فيه التزام الإفراد والتذكير ـ وقد يجُمع إذا كان ما هو له جمعا» أ.هـ.

وقد تبين لى من خلال ما مضى أن العلماء يختلفون فى هذا النوع من (أفعل) الذى يجيىء ظاهره بمعنى الصفات التى لا تفضيل فيها ـ هل هو مجرد تماما عن معنى التفضيل فيكون صفة؟ أو أن فيه رائحة تفضيل لا تخرجه عن الباب وتجعله جديرا بأن يُلتزم معه الإفراد والتذكير إذا كان مجردا من آل والاضافة ؟ والظاهر أن الثانى أقرب وإلا لجئ به صفةً فقيل وهو هَيِّنٌ عليه.. وربكم عالم بكم ونحوه

وقد جنح قوم إلى أنه للتفضيل ـ وتأولوا المعنى وردوا على من يخُرجُه عن ذلك:

قال فى الصبان:«لا مانع من جعل (ربكم أعلم بكم) من باب التفضيل ـ باعتبار بعض الوجوه ـ أى أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة فى مطلق علم ـ وأما (وهو أهون عليه) فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد ـ أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر»..

ومعنى هذا الكلام أن أسم التفضيل الذى يجيىء من هذا الباب فيه دلالة تفضيلية بالتأويل.. فهذا رأى ثالث ـ بل قال المبرد إنه مقيس وجاء فى الهمع[٧٩] على الجمع: «هذا النوع ذهب إليه المتأخرون واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى (وهو أهون عليه) (ربكم أعلم بكم) قالوا: التقدير هو عالم بكم إذ لا مشارك فى علمه وهو هينٌ عليه إذا لا تفاوت فى نسبة المقدورات إلى قدرته وفى قياس ذلك خلف.. قال المبرد هو مقيس، وقال ابن مالك الأصح قصره على السماع، وعلل أبوحيان قصره على السماع بقلة وروده»أ . هـ.

(٧٨) ص ٥١ حاشية الصبان الجزء الثالث فى المكان السابق نفسه .

(٧٩) ص ١٠٣ جـ ١ الطبعة السابقة .

ويتردد أبوحيان فى هذا النوع من أفعل.. فهو عنده إما بمعنى الصفة.. وإما أن يؤول بما فيه تفضيل ـ وذلك فيما جاء بجانب الله عز وجل وقال عند تفسير قوله تعالى: «**ومن أحسن مِنَ[80] الله صبغة**» و (أحْسَن) هنا ـ أى فى الآية لا يراد بها[81] حقيقة التفضيل، إذ صبغة غير الله منتف عنها الحسن، أو يُراد بها التفضيل باعتبار من يظن أن فى صبغة غير الله حسنا.

ثم قال فى النهاية: فالتفضيل هنا إنما يجرى بين الصبغتين لا بين الصابغين لأن الأصل ومَنْ صبغته أحسن صبغة من الله ؟ لأن التمييز محول عن المبتدأ»أ. هـ.

وهذا الذى قال عنه أبو حيان إنه قليل قد جاء فى القرآن كثيرا ومنه:

١ ـ ومَنْ أحسن من الله صبغة	آية ١٣٨	البقرة
٢ ـ والله أعلم بما يكتمون	آية ١٦٦	آل عمران
٣ ـ والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض	آية ٢٥	النساء
٤ ـ والله أعلم بأعدائكم	آية ٤٥	النساء
٥ ـ ومن أصدق من الله حديثا	آية ٨٧	النساء
٦ ـ وهو أسرع الحاسبين	آية ٦٢	الأنعام
٧ ـ وأنت أحكم الحاكمين	آية ٤٥	هود
٨ ـ فالله خير حافظا وهو أرحم الراحمين	آية ١٠٦	يوسف
٩ ـ هو خير ثوابا وخير عقبا	آية ٤٤	الكهف
١٠ ـ والله خيرٌ وأبقى	آية ٧٣	طه
١١ ـ فتبارك الله أحسن الخالقين	آية ٢٤	الحج
١٢ ـ وأنت خير الراحمين	آية ١٠٩	المؤمنون

وأكتفى بذلك ـ وفيه رد على من زعم قلته ـ وقد جاءت صبغة (أعلم) وحدها وصفا لله تعالى فى مواضع كثيرة جدا ـ لا داعى لاستقصائها.

---

(٨٠) آية ١٣٨ سورة البقرة .

(٨١) ص ٤١٢ جـ ١ البحر المحيط الطبعة السابقة .

منع صيغة أفعل التفضيل من الصرف

تُمنع صيغة أفعل التفضيل من الصرف لاجتماع الوصفية ووزن الفعل فيها ـ وتُجَرُّ حينئذ بالفتحة نيابةً عن الكسرة إلا إذا اقترنت بأل أو أضيفت إلى ما بعدها فإنها تجر حينئذ بالكسرة على الأصل لبعدها بالإضافة ـ والاقتران بأل ـ عن الفعل وقد جاء الجر بالفتحة فى القرآن الكريم قال تعالى: «فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ[٨٢] مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا» وقال سبحانه: «أَوَ لَيْسَ[٨٣] ٱللَّهَ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَالَمِينَ» وقال: فعدةٌ من[٨٤] من أيام أخر» كما جاءت هذه الصيغة مضافة إلى مابعدها فجرت بالكسرة فى نحو «ومنكم[٨٥] من يُرد إلى أرذل العمر» وكقوله سبحانه وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا[٨٦] بِأَحْسَنِهَا» وكقوله: «أَلَيْسَ ٱللَّهُ[٨٧] بِأَحْكَمِ ٱلْحَاكِمِينَ» ومما ورد مقرونا (بأل) قوله تعالى: وَلَنُذِيقَنَّهُم مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلأَدْنَى[٨٨] دُونَ ٱلْعَذَّابِ ٱلأَكْبَرِ» .

قال فى التصريح[٨٩]: «وأما ذو الوزن (فأفعل) بشرط ألا يقبل التاء كأفضل - وذلك لأن مؤنثة فُعلى نحو فُضْلى - فهو ممنوع من الصرف للوزن الأصلى ووزن أفعل - فإن وزن (أفعل) أولى بالفعل لأن أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم فكان لذلك أصلا فى الفعل لأن مازيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى» أ . هـ بتصرف يسير .

وإنما جُر بالفتحة لأنه لما أشبه الفعل المضارع صار مثله فى عدم الجر بالكسرة لأن

(٨٢) آية ٨٦ النساء .
(٨٣) آية ١٠ العنكبوت .
(٨٤) آية ١٨٥ البقرة .
(٨٥) آية ٥ الحج .
(٨٦) آية ١٤٥ الأعراف .
(٨٧) آية ٨ سورة التين .
(٨٨) آية ٢١ سورة السجده .
(٨٩) التصريح على التوضيح جـ ٢ طبعة الحلبى .

المضارع لا يدخله الجر - أما لو قُرن بأل أو أضيف فقد بَعُدَ عن المضارع فمن ثمَّ رجع إلى وضعه الأصلى فى الجر بالكسره أمَّا مؤنث أفعل التفضيل وهو فُعلى فإنه ممنوع من الصرف لوجود ألف التأنيث المقصورة وهى علة تقوم مقام العلتين - أما أُخَرُ: جمع أخرى أنثى آخر بالفتح فهى فى الأصل اسم تفصيل ومنعها من الصرف للوصفية والعدل عن آخر الذى هو الأصل فى الاستعمال لأن أفعل التفضيل المجرد من آل والاضافة يلزم الإفراد والتذكير - فلما جاءت (أُخر) مجموعة جمع تكسير دَلنا ذلك على أنها معدولة عن الأصل وهو (آخر)

(أساليب أفعل التفضيل - وطرق استعماله كما وردت فى القرآن)

أ - أفعل التفضيل المقرون (بمن) التفضيلية (ملفوظا بها)

أبدأ بهذا القسم - لوقوعه أكثر من غيره فى كتاب الله ... ويليه ما أضيف إلى المعرفة - ثم ماكان مقرونا (بأل) ثم ما أضيف إلى نكرة .. وهو أقلها لأنه لا يتجاوز خمسة مواقع فى كتاب الله .. والمقرون (بمن) لفظا قد وقع فى نحو خمسين آية من كتاب الله .. مع ملاحظة تكرار الصيغ بعينها فى آيات متفرقة مثل كلمة : (أكثر) و(أكبر) و (أعلم) (وأظلم) و (خير) .. ومن المثمر أن أسجل قدرا من هذه الصيغ مصحوبةً بسورها وأرقامها لتكون مادة للدراسة .. وكم كنت أحب أن أستوعب لأننى فعلا قد قمت بحصرها فى كتاب الله - ولكن البحث ضيق . فلأكتب قدرا صالحا منها ومالا يُدرك كله لا يُترك كله وهاكها حسب ترتيب السور بالاجمال:

١ - ماننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها (البقرة آية ١٠٦)
٢ - ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه (البقرة آية ١١٤)
٣ - صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة (البقرة آية ١٣٨)
٤ - والفتنة أكبر من القتل (البقرة آية ٢١٧)
٥ - أهؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا (النساء آية ٥١

٦ - ومن أصدق من الله حديثا (النساء آية ٨٧)

٧ - ومَنْ أحسن دينا ممن أسلَم وجهه إلى الله وهو محسن (النساء آية ١٢٥)

٨ - فقد سألوا موسى أكبر من ذلك (النساء آية ١٥٣)

٩ - هل أنبئكم بشر من ذلك مَثُوبَةً عند الله (المائدة آتة ٦٠)

١٠ - ومَن أظلم ممن افترى على الله كذبا (الانعام آية ٩٣)

١١ - لَكُنَّا أهدى منهم (المائدة آية ١٥٧)

١٢ - ومساكنَ ترضونها أحبَّ اليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله(التوبة آية ٢٤)

١٣ - كانوا أشد منكم قوة (التوبة آية ٦٩)

١٤ - ومَنْ أوفى بعهده من الله (التوبة آية ١١١)

١٥ - أرهطى أعز عليكم من الله (هـود آية ٩٢)

١٦ - قل عسى أن يهدين ربى لأقرب من هذا رشدا (الكهف آية ٢٤)

١٧ - وأخى هارون هو أفصح منى لسانا (القصص آية ٣٤)

١٨ - ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله (القصص آية ٥٠)

١٩ - النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم (الأحزاب آية ٦)

٢٠ - ومن أحْسَنُ قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحا (فصلت آية ٣٣)

٢١ - قال أولو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه اباءكم (الزخرف آية ٢٤

٢٢ - هى أشدُ قوةً من قريتك التى أخرجتك (محمد آية ١٣)

٢٣ - هم أشد منهم بطشا (ق آية ٣٦)

٢٤ - ولا أدنى من ذلك (المجادلة آية ٧)

وأكتفى بما سبق من آيات قصداً الى الايجاز

ب ـ أفعل التفضيل المقرون (بمن) التفضيليه ملحوظة

ولئلا خط قبل كل شيء أن هناك من العلماء من يُقدِّر (مِنْ) مع أفعل فى القرآن ومنهم من يهملها فى كثير من الآيات ليجعل أفعل صفة لاتفضيل فيها .. فمع ملاحظة ذلك قمت بحصر ماجاء فى القرآن من هذا القسم الذى لا يخرج فى الاحكام عن سابقه فوصلت إلى تسجيل أكثر من مائة موضع بقليل وهاك قدرا منها:

١ - فهى كالحجارة أو أشد قسوة (البقرة آية ٧٤)

٢ - والذين آمنوا أشد حبا لله (البقرة آية ١٦٥)

٣ - فاذكروا الله كذكركم اباءكم أو أشد ذكرا (البقرة آية ٢٠٠)

٤ - وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك (البقرة آية ٢٨٨)

٥ - ذلكم أزكى لكم وأطهر (البقرة آية ٢٣٢)

٦ - وأن تعفوا أقرب للتقوى (البقرة آية ٢٣٧)

٧ - ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا (البقرة آية ٢٨٢)

٨ - وماتخفى صدورهم أكبر (آل عمران آية ١١٧)

٩ - لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا (النساء آية ١١)

١٠ - ذلك خير وأحسن تأويلا (النساء آية ٥٩)

١١ - لكان خيرا لهم وأشد تثبيتا (النساء آية ٦٦)

١٢ - والله أشد بأسا وأشد تنكيلا النساء آية ٨٤)

١٣ - فالله أولى بهما (النساء آية ١٣٥)

١٤ - قال هذا ربى هذا أكبر (الأنعام آية ٧٨

١٥ - أىُّ الفريقين أحق بالأمن (الأنعام آية ٨١)

١٦ - أولئك كالأنعام بل هم أضل (الأعراف آية ١٧٩)

١٧ - أعظم درجةً عند الله (التوبة آية ٣٠)

١٨ - ورضوان من الله أكبر (التوبة آية ٧٢)

١٩ - هؤلاء بناتى هن أطهر لكم (هود آية ١٧٨)

ط - قال أنتم شرٌّ مكانا (يوسف آية ٧٧)

٢١ - ولعذاب الآخرة أشق (الرعد آية ٣٤)

٢٢ - إن هذا القرآن يهدى التى هى أقوم (الإسراء آية ٩)

٢٣ - يعلم السر وأخفى (طه آية ٧)

٢٣ - والله خيرٌ وأبقى (طه آية ٧٣)

٢٤ - هو أزكى لكم (الأنبياء آية ٢٨)

٢٥ - من هو أشد قوة وأكثر جمعا (القصص آية ٧٨)

٢٦ - وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض (الأحزاب آية ٦)
٢٧ - ولعذاب الأخرة أخزى (فصلت آية ١٦)
٢٨ - هم أظلم وأطغى (النجم آية ٥٢)
٢٩ - مَنْ أضعف ناصرا وأقل عددا (الجن آية ٣٤)
٣٠ - أأنتم أشد خلقا (النازعات آية

وفى هذا القدر كفاية ..والآن أبدأ في بيان أحكام أفعل التفضيل المقرون (بمن) التفضيلية ملفوظة أو ملحوظة من خلال مامر من الآيات فهى مادة غزيرة تُعطى الأحكام فى ثقة واطمئنان .

وهذا النوع يجيئ مفردا - مذكرا - منكرا ولو كان جاريا على مثنى أو جمع أو مؤنث كما هو واضح من خلال الآيات السابقة، قال تعالى :«والفتنة أكبر من القتل» وقال «والآخرة خير وأبقى»فذكَّر (أفعل) فيهما مع جريانه على مؤنث.

وقال تغالى: «وإثمهما أكبر[٩٠] من نفعهما» فأفرد أكبر مع جريانه على مثنى .

وقال سبحانه «قل إن كان آباؤكم[٩١] وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبَّ إليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله فتربصوا حتى يأتى الله بأمره» فأفرد (أحب) مع جريانه على جمع ـ ومثله: «آباؤكم[٩٢] وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا» فأفرد (أقرب مع جريانه على جمع)... ولعلك تلاحظ فى جميع الآيات السابقة أن (أفعل) قد جاء فيها مُنكرا.

ولم يرد فى القرآن خارجا فى الظاهر عن هذا الحكم إلاَّ قوله سبحانه «فعدةٌ[٩٣] من أيام أُخر»

(٩٠) آية ٢١٩ سورة البقرة .
(٩١) آية ٢٤ التوبة .
(٩٢) آية ١١ سورة النساء .
(٩٣) آية ١٨٥ سورة البقرة .

(فأخَر) جمع أُخْرى أنثى آخر بمعنى أشد تأخرا فى الأصل .. فهى من هذا الوجه تفضيل وكان الأصل والله أعلم «فعدة من أيام آخَر من غيرها» فهى من قبيل أفعل التفضيل المصحوب بمن التفضيلية تقديرا، فكان مقتضى القاعدة أن ترد مفرده لكنها جاءت فى الآية مجموعة ـ لذا قالوا إنها معدولة عن: «آخر» بفتح الحاء بزنة (أفعل) ومؤنثة أخرى كما قدمنا.

قال فى الصبان[٩٤]: «قيل فى (أُخر) الواردة فى الآية السابقة إنها معدوله عن آخر ـ المستحق لأن يُستَعمل لأنه على وزن أفعل التفضيل ـ وبمعناه فى الأصل ـ لأن معناه أصلا أشد تأخرا وإن صار بمعنى مغاير».

وقد علل صاحب الهمع حكم أفعل السابق ـ أي المصحوب بمن التفضيلية الظاهرة أو المقدرة[٩٥] فقال: «وما دام مصحوبا بمن استوى فيه الذكر والأنثى والاثنان والجمع ولزم التنكير» ا.هـ . بتصرف ومِنْ ثَمَّ نجد النحاة يخطئون استعمال (صُغرى وكُبرى) فى قول أبى نواس:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب

لأنها من باب (أفعل) المقرون بمن التفضيلية المقدرة فكان اللازم تذكيره وصوابُه أن يقال (الصغرى والكبرى) ـ أو يؤول بما لا تفضيل فيه.

قال الأشمونى: «المشهور التزام الإفراد والتذكير ـ وقد يجُمع فيما لو عُدل به عن معنى التفضيل إذا كان ما هو له جمعا ـ ثم قال وإذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يجىء مؤنثا فيكون قول ابن هانئ ـ (أى أبى نواس) صحيحا[٩٦] ا.هـ.

وأقول لم يقع شئ من ذلك الذى جاء فى البيت السابق ـ فى كلام الله العزيز.

---

(٩٤) ص ٤٧ حاشية الصبان على شرح الأشمونى السابقه جـ ٣

(٩٥) ص ١٠٣ همع الهوامع جـ ٣ الطبعة السابقة .

(٩٦) شرح الأشمونى جـ ٣ الموضوع والصفحة السابقة ...

(معنى مِنْ التفضيلية)

أصح ماقيل فى معناها إنها لابتداء الغاية التى قد يترك معها الانتهاء لكونه لا يُقصد أو لا يعلم ـ ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل، إذْ لا يقف السامع على محل الانتهاء فيذهب فيه كل مذهب. فيكون المعنى فى قوله تعالى: «قل أؤنبئكم بخير من ذلكم»[٩٧] أى مبتدئا من ذلكم إلى ما لا يُعلم له انتهاء، ومعنى قوله سبحانه: «النَّبىُّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم» أى مبتدئا من أنفسهم إلى ما لا يُعلم له انتهاء ـ وهذا أجود ما قيل فى معناها.

قال ابن يعيش: «وأصل هذا[٩٨] الضرب أن يكون موصولا بمن ـ وهى لابتداء الغاية فإذا قلت: «زيد أفضل من عمرو» فالمراد أن فضله ابتدأ راقيا من فضل عمرو ـ وكلٌ من كان فضله كفضل عمرو فعلم المخاطب أنه علا عن هذا الابتداء ـ ولم يعلم موضوع الانتهاء فصار كقولك: «سار زيد من بغداد» وهذا الرأى يُنسب للمبرد ومن وافقه.

وحكى الأشمونى أقوالا أخرى فى معنى (مِنْ) لكنها لا تصِل إلى ما سبق قال: «اختلف فى معنى[٩٩] مِنْ هذه فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية وإليه ذهب سيبويه، لكنْ أشار أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى نحو (هو أفضل من زيد) فَضَّله على بعضٍ ولم يعمم ـ وذهب ابن مالك فى شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة ـ وكان القائل ـ زيد أفضل من عمرو ـ قال: جاوز زيد عمراً فى الفضل (والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب) قالوا: ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن تذكرِ (إلَى) المفيدة للانتهاء بعدها ـ ثم قال: ويُبطل كونها للتبعيض أمران: أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها ـ والثانى: كون المجرور بها عاما نحو: الله أعظم من كل عظيم.. ثم قال:

---

(٩٧) آية ١٤ سورة آل عمران .

(٩٨) ص ٩٥ جـ ٦ الطبعة السابقة .

(٩٩) ص ٤٥ شرح الاشمونى جـ ٤ الطبعة السابقة .

والظاهر ـ كما قال المرادى ـ ما ذهب إليه المبرد.. ثم أجاب عن ذكر إلى ـ بأنه لا يلزم، لأن عدم ذكر الانتهاء أبلغ» أ.هـ.

وهذا واضح فى أنَّ القول الراجح هو إفادتها ابتداء الغاية ـ وقد ارتضاه كذلك أبو حيان.

هذا ومن أحكام «مِنْ» التفضيلية أنها تحذف كثيرا من الأسلوب إذا كان أفعل خبرا ـ مثل: «أنا أكثر منك مالا وأعز [١٠٠] نفرا». ولم يقَع إلا كذلك فى القرآن كما يتضح لك من مراجعة الآيات السابقة ـ وأما قوله تعالى: «ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم» أى (أخير لهم) فإن (خيرا) خبر فى الأصل لأنها وقعت مفعولا به ثانيا للفعل (يحسبن) وهو من أخوات (ظن) التى تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كما لا يخفى وهكذا لا تجد (مِنْ) مقدرة بعد أفعل فى القرآن ـ إلا وأفْعَل خبر ـ حالا أو أصلا والله أعلم ـ ولا يعنينى بعد ذلك ذكر مواضع الحذف القليلة كما إذا وقع (أفعل) حالا لأن ذلك لم يقع فى الكتاب العزيز.

هذا.. وإذا كان (أفعل) مصوغا مما يتعدى (بمن) فى الأصل جاز الجمع بينها وبين (مِنْ) التفضيلية مقدمةً عليها أو متأخرة عنها كقولك: النبى أقرب من المسلمين من كل خير أو أقرب من كل خير من المسلمين ـ ولم يقع ذلك فى القرآن ـ أما الفصل بين (أفعل) وبين (من) التفضيلية بالباء ومجرورها فقد وقع فى القرآن، قال تعالى: «النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم».

جـ ـ أفعل التفضيل المضاف إلى نكرة وحكمه

أذكر هذا النوع بعد ما مَرَ وإن يكن وقوعه فى القرآن قليلا ـ لأن حكمه متفق مع

---

(١٠٠) آية ٣٤ سورة الكهف .

سابقه فى الجملة ـ ولم يقع هذا النوع فى كتاب الله إلا فى مواضع قليلة لا تكاد تتجاوز ما يأتى:

١ ـ ولا تكونوا أول كافر به .	(البقرة آية ٤١)
٢ ـ وكان الإنسان أكثر شئ جدلا.	(الكهف آية ٥٤)
٣ ـ ولقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم	(التين آية٥)
٤ ـ ثم رددناه أسفل سافلين	(التين آية ٦)
٥ ـ لمسجدٌ أسِّسَ على التقوى من أول يوم	(التوبة آية ٣٨)

وإذا كان ورود هذا النوع من القلة فى القرآن على هذا النحو ـ فإنه يوحى بقلة استعماله فى كلامنا تأسيا بالقرآن الذى هو أفصَحُ كلام.

وحكمه فى هذه الحالة التزم الإفراد كما ترى فى الآيات السوابق ـ ثم مطابقة النكرة التى يضاف إليها للموصوف ـ أى لما قبل أفعل التفضيل ـ كما يتضح من الآيات فيما عدا الآيتين الأولى والثالثة .

تقول: محمد أفضل رجل ـ والمحمدان أفضل رجلين ـ والمحمدون أفضل رجال ـ وهند أفضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات أفضل نساء وإذا كان هذا هو الحكم فبِم نجيب على الآيتين المشار إليهما ؟

أما الآية الأولى ... فكان مقتضى الظاهر أن يقال: ولا تكونوا أول كافرين لأن ما سبق (أفْعَل) جمع ...

يقول أبوحيَّان حاكيا قول ابن مالك.. ثم رادا عليه[١٠١] .. ثم مجيبا بما يراه: «قال ابن مالك: «إن المضاف إليه النكرة إذا كان جامدا وجبت مطابقته للموصوف، أما إذا كان

(١٠١) عن كتاب الهمع على الجمع ص ١٠٣ جـ ٢

مشتقا فإنه يجوز فيه الإفراد مع جمع ما قبل المضاف (أى الموصوف) ومثّل لذلك بالآية المذكورة ـ يقول أبو حيان: «وقياس ذلك أنه لو سبق بمثنى نحو الزيدان أفضل مؤمن فكما لو سُبق بجمع .. أى أنه جائز نحو (الزيدون أفضل مؤمن) ثم قال أبو حيَّان: والحق تأويل الآية الكريمة بأنها على حذف موصوف هو جمع فى المعنى أى (أول فريق كافر به)».

وعندى أن ذلك من المقيس من غير تأويل ما دام قد ورد فى القرآن ـ والقاعدة ينبغى أن تتضمن ذلك.. أى جواز إفراد النكرة مع كون الموصوف جمعا وبخاصة إذا كانت النكرة مشتقة كما يقول ابن مالك.. فرأيه أولى بالقبول لأن توسيع القاعدة لتشمل الآية الكريمة أولى من التأويل فى القرآن بادعاء الحذف.

وأما قوله سبحانه: «ثم رددناه أسفل سافلين». فقد جاءت النكرة مخالفة لما قبل أفعل ـ أى الموصوف معنى ـ وهو ضمير الإنسان ولو جاء على الظاهر لقيل «أسفل سافل» والجواب الذى أراه بعيدا عما قالوا.. أن الموصوف معنى وهو ضمير الإنسان جمع فى المعنى لأنه عبارة عن الانسان باعتبار الجنس فجاءت النكرة مطابقة له من حيث المعنى ـ وهذا الجواب لايحوج إلى حذف ولا اعتساف ـ وقد أورد الصبان جوابا آخر فى حاشيته[١٠٢] يقول: «فى البيضاوى وحاشيته للشيخ زاده ماملخصه: إن (أسفل) فى الاية إما صفة أمكنة محذوفة أى إلى أمكنة أسفل سافلين ـ وهى النار ـ أو صفة لأزمنة محذوفة ـ أى إلى أزمنة أسفل سافلين وهى أرذل العمر .. أو تعرب «أسفل» حالاً ـ أى رددناه ـ أى صرفناه عن أحسن الصور حالة كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار».

ثم استطرد يقول: «والمنقول عن الشاطبى أنه ذكر أن محل مطابقة المضاف إليه للموصوف إذا كان المضاف إليه جامدا أما إذا كان مشتقا كما فى الآية فلا والله أعلم».. وهذا الرأى هو ما قاله ابن مالك فيما مضى ..

---

(١٠٢) الاشمونى مع حاشية الصبان ص ٤٨ جـ ٣ .

وللفـراء رأى عجيب نقله عنه صاحب[١٠٣] الهمع حيث يقول: «أجاز الفراء فيما أضيف إلى النكرة من أفعل ـ أن يؤنث أفعل ويثنى ويجمع إذا كانت النكرة مُدْنَاةً من المعرفة أى قريبة منها بوصف ونحوه نحو: «هند فُضلى امرأة تقصدنـا-والهنـدان فضلتـا امرأتـين تزوراننا» والواقع أن هذه نظرية ليس عليها شاهد..

د ـ أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة وحكمه

جاء هذا النوع فى القرآن الكريم فى أكثر من خمسين موضعا .. أذكر منها قدرا صالحا للدراسة.. تاركا الباقى إيجازا واختصارا..

١ ـ ولتجدنهم أحرص الناس على حياة	(البقرة آية ٩٦)
٢ ـ بل أكثرهم لا يؤمنون	(البقرة آية ١٠٠)
٣ ـ وهو ألدُّ الخصام	(البقرة آية ٢٠٤)
٤ ـ إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه	(آل عمران آية ٦٧)
٥ ـ لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود، والذيـن أشركوا	(المائدة آية ٨٢)
٦ ـ من أوسط ما تطعمون أهليكم	(المائدة آية ٨٩)
٧ ـ وهو أسرع الحاسـبين	(الأنعام آية ٦٢)
٨ ـ قالت أولاهم لأخراهم	(الأعراف آية ٣٩)
٩ ـ وهو خير الحاكمـين	(الأعراف آية ٨٧)
١٠ ـ وأمر قومك يأخذوا بأحسنها	(الأعراف آية ١٤٥)
١١ ـ وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادى الراى	(هود آية ٢٧)
١٢ ـ نحن نقص عليك أحسن القصص	(يوسف آية٣)
١٣ ـ وأنا خير المنزلين	(يوسف آية ٥٩)

(١٠٣) الهمع الجزء والصفحة والطبعة السابقة ص ١٠٣ بتصرف

١٤ ـ ومنهم من يُرد إلى أرذل العمر (النحل آية ٧٠)

١٥ ـ إذ يقول أمثلهم طريقة (طه آية ١٠٤)

١٦ ـ أكثر الذى هم فيه يختلفون (النمل آية ٧٦)

١٧ ـ وجاء رجل من أقصى المدينة (القصص آية ٢٠)

١٨ ـ وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت (العنكبوت آية ٤١)

١٩ ـ إن أنكر الأصوات لصوت الحمير (لقمان آية ١٩)

٢٠ ـ الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثانى (الزمر آية ٣٣)

٢١ ـ ولنجزينهم أسوأ الذى كانوا يعملون (فصلت آية ٢٧)

٢٢ ـ وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها (الأنعام آية ١٢٣)

٢٣ ـ فأنا أول العابدين (الزخرف آية ٨١)

٢٤ ـ إن أكرمكم عند الله أتقاكم (الحجرات آية ١٣)

٢٥ ـ إذ انبعث أشقاها (الشمس آية ١٢)

لقد تنوَّع المضاف إليه فى هذه الآيات: بين اسم مقرون بأل ـ كالآيات: (١ ، ٣ ، ٤ ، ٥) وهو أكثرها ـ وبين ضمير الغائب كالآيات: (٢ ، ٨ ، ١٥ ، ٢٥) وبين ضمير المتكلم كالآية رقم (١١) وبين ضمير مخاطب كالآية رقم: (٢٤) وقد يكون المضاف إليه (ما) الموصولة كالآية رقم (٦) وقد يكون اسما موصولا هو (الذى) نحو الآيتين: (١٦ ، ٢١)..

نوع هذه الإضافة: يختلف النحاة فى نوع هذه الإضافة فالأكثرون يرون أنها محضة معنوية وحجتهم أن أفعل التفضيل ليس وصفا شبيها بالمضارع فى إرادة الحال أو الاستقبال ـ لأنه أقرب إلى الأسماء الجامدة بخلاف (أفعل) التى هى صفة مشبهة واسم الفاعل واسم المفعول فإضافتها لفظية لأنها تشبه المضارع فيما مر ـ ويترتب على هذا الرأى أن إضافة أفعل التفضيل تفيد التعريف إن أضيف إلى المعرفة ـ أو التخصيص إن أضيف إلى نكرة شأن الإضافة المعنوية كلها .

ويرى فريق من النحاة على رأسهم ابن السراج[١٠٤] وأبو على الفارسى وأبو البقاء العكبرى والكوفيون وبعض المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه ـ أن إضافة أفعل التفضيل لفظية، كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول لأنه مشتق مثلها ـ بدليل قولهم «مررت برجل أفضل القوم» ولو كانت الإضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة والفريق الأول يُخَرِّجُ هذا المثال على البدل من إبدال المعرفة من النكرة ـ ويبعده أن البدل بالمشتق قليل ـ أقول: والفريق الأول هو الأصح رأيا لبعده عن المضارع ـ وأما ما أوردوه من مثال ـ فليس من الشواهد التى تلجئنا إلى التخريج ـ

وحكم أفعل فى هذه الحالة: هو جواز المطابقة لما سبقه ـ وعدمها ـ هذا إذا نويت بأفعل معنى (مِنْ) ـ أى التفضيل على ما أضيف إليه وحده وإلا فالمطابقة لا محالة فتقول: «المحمدان أكرما الطلاب ـ والمجاهدون أفضلوا القوم ـ وهند فضلى البنات ـ والهندان فضليا البنات ـ والهندات فضليات أو فُضَلُ البنات» وإن شئت لم تطابق فتقول: العليان أفضل القوم ـ والعليون أفضل القوم ـ وهند أفضل النساء.. الخ، بإفراد (أفعل) وتذكيره .

وقد جاء القرآن بالاستعمالين ففى قوله تعالى: وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها» نجد المطابقة لأن (أكابر) جمع مطابق للموصوف وَ (نَا) مفعول أول «لجعلنا» و«فى كل قرية» المفعول الثانى و«مجرميها» مضاف إليه.

والمعنى: جعلنا أكابر المجرمين فى كل قرية ـ وهو ضعيف كما يظهر.. وقد جعل البيضاوى الجعل بمعنى التمكين ليقوِّى المعنى وهو حسن.[١٠٥]

أما الاستعمال الثانى: وهو عدم المطابقة فقد جاء فى قوله تعالى: «ولتجدنهم أحرص

---

(١٠٤) ص ٢٧ عن التصريح بتصرف الموضوع والصفحة السابقتان .

(١٠٥) ص ١٠٣ الهجع جـ ٢ السابقة .

الناس على حياة» (فأحرص) أفعل مفرد والموصوف جمع «ولتجدنهم» ولو طابق لقال: (أحرصى أو أحارص) كما لا يخفى.. وهذا هو الكثير كما ورد فى القرآن.

ولقد جمع الرسول الكريم بين المطابقة وعدمها فى قوله : «ألا أخبركم بأحبكم إلىَّ وأقربكم منى منازل يوم القيامة ـ أحاسنكم أخلاقا» فأفرد (أحب وأقرب) وجمع (أحسن) فقال: (أحاسنكم) وجعل الزمخشرى (١٠٦) (أحاسنكم) من نوع ما قصدت به الزيادة المطلقة بخلاف (أحب وأقرب) فهما من قسم ما قصد به الزيادة على المضاف إليه وحده ـ وجملة (أحسانكم): (استئناف بيانى عنده)ـ وأقول: لاداعى إلى ذلك مادام الوجهان جائزينـ هذا وإذا كان الوجهان جائزين ـ فإن عدم المطابقة غالب استغناء بمطابقة المضاف إليه.

كما يقول ابن الأنبارى. بل إن ابن السراج يوجبه ويؤول الآية التى جاءت فيها المطابقة (وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها) فَيُخْرِجُها من باب الإضافة ويجعلها من باب الإفراد ـ فيعرب (مجرميها) مفعولا أول مؤخرا لفظا، و (أكابر) مفعولا ثانيا والتقدير: جعلنا المجرمين أكابرـ أى صيرَّناهم .. وقد يُعترض عليه بأنه طابق فى المجرد ـ ويجيب بأن الإضافة مَنْوِيَّة (أى جعلنا المجرمين أكابرها) ويؤخذ على هذا الجواب أنه رجع إلى الإضافة فوقع فيما فرَّ منه. وأقول: إنه قد يَفْرِقُ بين إضافة منوية ومقدرة فالمقدرة يجوز أن يجمع معها أفعل وأن يُفرد بخلاف المذكورة فيجب كما يقول أبوحيان؟ بعد ذكر الوجهين المطابقة وعدمها: (كلا الوجهين فصيح وقد ذكر أبو منصور الجواليقى أن المطابقة أفصح من الإفراد ـ وذهب ابن السراج إلى تعيين بصحيح ثم قال أبوحيَّان: وشرط جواز الأمرين أن يكون أفعل بعض ما يضاف إليه ـ ولذا منع البصريون «يوسف أحسن أخوته» على أن يكون (أحسن) للتفضيل وتأولوا ما ورد.

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن (أفعل) المضاف إلى معرفة لم يجى مطابقا إلا فى آية الأنعام (أكابر مجرميها) وفى آية هود (وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا) وفيما عدا ذلك

---

(١٠٦) ص ٣١٢ البحر المحيط جـ ١

فمفرد ـ والدلالة الخاصة لذلك: أن الإفراد أكثر. وهذا ما ينبغى أن نتبعه فى أساليبنا اقتداءً بالقرآن.

د ـ أفعل المعرف بالألف واللام وحكمه

جاءت صيغة أفعل التفضيل المعرف بالألف واللام فى نحو ثلاثين موضعا من كتاب الله تعالى ـ وهو يلى فى الكثرة ما أضيف إلى معرفة وهاك قدراً منها للانتفاع به فى دراسة هذا النوع وبيان حكمه:

١ ـ ولكُلٍّ جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون	النساء آية ٣٣
٢ ـ يأخذون عرض هذا الأدنى	الأعراف آية ١٦٩
٣ ـ إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى	الأنفال آية ٤٢
٤ ـ وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر	التوبة آية ٣
٥ ـ وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هى العليا	التوبة آية ٤٠
٦ ـ لا جرم أنهم فى الآخرة هم الأخسرون	يونس آية ٢٢
٧ ـ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا	الكهف آية ١٠٤
٨ ـ ويذهبا بطريقتكم المثلى	طه آية ٦٣
٩ ـ أولئك لهم الدرجات العُلا	طه آية ٧٥
١٠ ـ قالوا: أنؤمن لك واتبعك الأرذلون	الشعراء آية ١١١
١١ ـ وأنذر عشيرتك الأقربين	الشعراء آية ٢١٤
١٢ ـ بالعروة الوثقى	لقمان آية ٢٢
١٣ ـ ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر	السجدة آية ٢١
١٤ ـ فجعلناهم الأسفلين	الصافات آية ٩٨
١٥ ـ ولقد رأى من آيات ربه الكبرى	النجم آية ١٨
١٦ ـ ويجزى الذين أحسنوا بالحسنى	النجم آية ٣١

١٧ ـ ثم يجزاه الجزاء الأوفى	النجم آية ٤١
١٨ ـ أولئك فى الأذلين	المجادلة آية ٢٠
١٩ ـ ليخرجن الأعز منها الأذل	الجمعة آية ٨
٢٠ ـ إنها لإحدى الكبر	المدثر آية ٣٥
٢١ ـ أنا ربكم الأعلى	النازعات آية ٢٤
٢٢ ـ ويتجنبها الأشقى الذى يصلى النار الكبرى	الأعلى آيتا ١١،١٢
٢٣ ـ وسيجنبها الأتقى	الليل آية ١٧
٢٤ ـ اقرأ وربك الأكرم	العلق آية ٣

وحكم أفعل التفضيل فى هذه الحالة كما يتضح من الآيات السوابق ـ أنه يطابق ما قبله من موصوف إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ـ فهو مفرد مذكر فى الآيات: (٢ ، ٤ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤) لأن ما قبله كذلك وهو مفرد مؤنث فى الآيات: (٣ ، ٥ ، ٨ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٢) لأن ما قبله كذلك وهو جمع مذكر فى الآيات: (١ ، ٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٨) لأن ما قبله كذلك وهو جمع تكسير لمؤنث فى الآية: (٢٠) لأن موصوفه المقدر كذلك أى لإحدى النوازل الكُبر.

وعلى هذا فأنت تقول: جاء الطالب الأفضل، والطالبان الأفضلان ـ والطلاب الأفاضل والطالبة الفُضْلى ـ والطالبتان الفضليان ـ والطالبات الفضليات ـ

ومما يشكل فى هذا الموضوع قوله تعالى: (ولقد رأى من آيات ربه الكبرى) فقد قدرها الزمخشرى: «أى من آيات ربه الآيات[١٠٧] التى هى كبراها» ا.هـ. فالموصوف جمع مؤنث وأفعل مفرد ـ وقد يجاب عن ذلك بأن (الآيات) جمع لما لا يعقل فيصح أن يعامل فى الوصف وغيره معاملة المفرد ـ أو يقال: إن الموصوف المقدر مفرد هو جنس (أى ولقد رأى من آيات ربه الآية الكبرى) وعلى هذا فيكون مطابقا فى الإفراد اللفظى ـ وهذا أولى بدليل (مِنْ) التبعيضية فى الآية.. أى أنه لم ير الآيات كلها والله أعلم ـ وإنما قلنا

(١٠٧) ص ٣٠ الكشاف جـ ٤ طبعة الحلبى .

إن المحذوف مفرد لفظا والمراد بـه الجنس معنى ـ لأن الرسول الكريم رأى ليلة الأسراء أمورا وعجائب لا أمرا واحدا.

ولا يؤتى مع هذا (بِمن) التفضيلية فلا يقال: (الأفضل من عَلِيٍّ)

قال فى الصبان: «إنما طابق[١٠٨] هذا النوع لأن اقترانه (بأل) أضعف شبهه بأفعل فى التعجب» والمعنى أنه اقترب من الأسماء المحضة فعومل معاملتها تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وابتعد عن الفعل الذى لا يثنى ولا يجمع ـ بخلاف المجرد من (أل والإضافة) فإنه كالفعل ولذا كان حكمه الإفراد والتذكير كما مر.

(عمل أفعل التفضيل)

المتتبع لأساليب أفعل التفضيل فى القرآن الكريم لا يلمح عملاً لأفعل فى المرفوع إلا فى الضمير المستترعلى الفاعلية ـ وهو عمل ضعيف لا يظهر أثره ـ ولم يجئ فى القرآن رافعا لاسم ظاهر مطلقا ـ ولا ناصبا للمفعول به لأنه يَضْعُفُ عن هذا العمل من جهة أنه قريب الشبه بالجوامد ـ وإنما عملت الصفة المشبهة فى الظاهر السببى لأنها أقرب شبها منه بالفعل من جهة الدلالة على الحدث (الثابت) ومن جهة أنها تثنى وتجمع وتؤنث كاسم الفاعل فشبهت به فى العمل ـ أما أفعل التفضيل فإنه فى أهم حالاته وأصلها وهو المجرد من أل والإضافة لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بل يلتزم الإفراد والتذكير ـ ودلالته على الحدث ضعيفه أى أن فيـه رائحة الحدث التى ترشحه لأن يتعلق به الظرف والجار والمجرور ليس غير، دون أن تتجاوز ذلك إلى التعدى إلى المفعول به ـ ولقد عقد صاحب التصريح[١٠٩] شبها بين أفعل التفضيل وبين الاسم الجامد الناصب للتمييز فى نحو قولهم: «اشتريت رطلا عسلا» فقال: إن (رطلا) عَمِلت النصب فى التمييز ـ وهى اسم

(١٠٨) الصبان على الأشمونى ص ٤٩ جـ ٣ الطبعه والموضوع السابق.

(١٠٩) التصريح جـ ١ مطبعة الاستقامة بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٧٤ هـ (باب التميز)

جامد مبهم لأنه شبيه بأفعل التفضيل من جهة الجمود وإن كان أفعل التفضيل يتحمل الضمير والاسم المبهم لا يتحمله فهو أعلى منه رتبة فى العمل. وأقول: إن رائحة الحدث توجد فى (أفعل) دون الاسم المبهم فهو أعلى رتبة منه فى استحقاق العمل ولذا تحمل الضمير المستتر دونه..

ويقول ابن يعيش[١١٠] فى علة قصور (أفعل) عن العمل: «إنه صار كالأسماء الجوامد التى لم تؤخذ من أفعال كقولك: «مررت برجل قُطْنٍ جُبَّتُهُ» ألا ترى أن القطن لا يثنى ولا يجمع ـ لقد بَعُد عن اسم الفاعل وصار كالجوامد».

والخلاصة: أن أفعل التفضيل أبعد المشتقات شبها باسم الفاعل الذى هو أصل المشتقات فى العمل ـ وشبهه بالجوامد أقوى ـ فلذا لا يعمل فى ظاهر رفعا ـ «اللهم إلا فى مسألة الكحل التى ستأتى فإنه يرفع الفاعل» ـ ولا نصبا على المفعولية.

قال فى شرح الكافية: «أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به فإن جاء ما يوهم ذلك جُعِلَ منصوبا بفعل مقدر يفسره أفعل[١١١]».

ويعمل فى التمييز لأنه ليس أقل من الجوامد المبهمة التى تعمل فيه.. مثل «اشتريت رطلا سمنا» (فسمناً) منصوبة (برطل) لأنها طالبة لها معنى ـ وقد وقع نصبه للتمييز فى القرآن: «أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا» كما يعمل فى الحال فى نحو قولهم: «هذا بسرا أطيب منه رطبا» ـ كما يتعلق به الظرف والجار والمجرور للتوسع فى أمرهما.. قال تعالى: «هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض) (فِيكُمْ) متعلقٌ بأفعل.

وإذا كان لا ينصب المفعول به فكيف نعرب (حيث) فى قوله تعالى: «الله أعلم حيث

---

(١١٠) شرح المفصل لابن يعيش جـ ٦ المطبعة المنيرية ـ القاهرة.

(١١١) نقلا عن شرح الأشمونى الطبعة السابقة جـ٣ (موضوع أفعل التفضيل) ص ٥٥

يجعل رسالته»؟ يقول ابن يعيش[١١٢]: «إن (حيثُ)» فى الآية لا تُعرب ظرفا للمكان كما هو المتبادر لأن علمه سبحانه لا يتفاوت بتفاوت الأمكنة ـ ولكن يُعرب مفعولا به لفعل مقدر».

لكن نقل الصبان عن الدمامينى رأيا يقول فيه: «ولو قيل إنه سبحانه يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد ـ ويكون فيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفية[١١٣]».

ويرى أبو حيان هذا الرأى وهو أنها ظرف مكان حتى لا تخرج عن طبيعتها من الظرفية لأنها ظرف غير متصرف... وقد نقله عنه نحاة كثيرون وقد علمت أن ابن يعيش يخالفه..

أقول: الكثير من النحاة يعربون (حيث) فى الآية مفعولا به لفعل مقدر يفسره أعلم ـ (أى الله أعلم يعلم حيث يجعل..الخ) أى[١١٤] يعلم المكان المستحق للرسالة ـ وهذا أولى لما ذكره ابن يعيش من أن علم الله لا يتفاوت بتفاوت الأمكنة فيما لو أعربنا (حيث ظرفا)..

وقد انتصر الشمنى ـ كما جاء فى حاشية الصبان لإعرابها مفعولا به ـ وبينَّ أن إعرابها ظرف مكان يحُوج إلى كثرة الحذف ـ كما انتصر لذلك ابن هشام فى كتابه أوضح المسالك.

مسألة رفع أفعل التفضيل للظاهر:

لم ترد مسألة رفع أفعل للظاهر فى القرآن الكريم.. وإنما وردت فى الحديث الشريف

(١١٢) ص ١٠٧ جـ ٦ شرح المفصل السابق .

(١١٣) ص ٥٦ الصبان على الأشمونى جـ ٣ الطبعة السابقة .

(١١٤) أى الفعل قد وقع على المكان فصار مفعولا به ولم يقع فيه حتى يكون منعولا فيه .

فى قوله عليه الصلاة والسلام: «ما من أيام أحَبَّ إلى الله فيها الصومُ منه فى عشر ذى الحجة» أي يُحَبُّ فيها الصوم. (فالصوم) مرفوع (بأحب).. ولم يرد كذلك فى القرآن رفعُ (أفعل) للضمير البارز.. أما رفعه للضمير المستتر فهو جائز فى كل لغة.. ووارد فى القرآن..

وقد قال النحاة: إنه لا يرفع الظاهر إلا بشروط.

أولا : أن يسبقه نفى وقاس عليه صاحب التسهيل النهى والاستفهام وإن لم يردا فى كلام العرب.
ثانيا : أن يكون مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين.
ثالثا : أن يقع الظاهر بين ضميرين ثانيهما له والآخر للموصوف.

فإنه متى استوفى هذه الشروط يكون واقعا موقع الفعل الذى صيغ منه مفيدا فائدته، فلذا يعمل عمله. ومثال ذلك: «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد» وتُعرف هذه المسألة عند النحاة بمسألة الكحل، (فالكحل) فى المثال السابق فاعل (لأحب) وهو مفضل باعتبار كونه فى عين زيد على نفسه حالاً فى عين غيره، وهو واقع بين ضميرين ثانيهما له وهو (منه) وأولهما وهو (عينه) للموصوف أى (رجلا) ـ وأفعل مسبوق بالنفى.. وتستطيع أن تضع الفعل الذى صيغ منه أفعل مكانه ويفيد فائدته فتقول (يحسن فى عينه الكحل) ـ ومثل ذلك ما سبق فى الحديث الشريف.

ومثال ذلك قول الشاعر:

ما علمت أمراً أحَبَّ إليه البذ لُ منه إليك يا ابن سنان

إنه مسبوق فى ذلك بخصوص النفى ـ وابن مالك يجعل نحو: «لا يكُن غيرُك أحب إليه الخير منك..الخ» مثل المسبوق بالنفى ـ مع أنه مسبوق بالنهى ـ ومثله عنده المسبوق باستفهام نحو (هل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن) وإن لم يُسمع

ذلك.. وقد منعه أبو حيان لعدم السماع ووجوب الاقتصار على ما جاء عن العرب .. ورأى ابن مالك أولى بالقبول لما فيه من توسيع فى اللغة، وتنويع فى الأساليب ـ وقد يتجاوز فى الشروط السابقة فيُحذف الضمير الأول إذا كان معلوما سُمِع: «ما رأيت فوما أشبه بعضٌ ببعض من قومك» وهو عند ابن مالك بمعنى: «ما رأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض منه فى قومك» وقد يحذف الضمير الثانى فتدخل (مِنْ) على الظاهر مثل (من كحل عين زيد) أو على محله مثل: (من عين زيد) أو على ذى المحل نحو: (من زيد) بحذف كلمتى (كحل وعين) وإدخاله على صاحب العين ـ ومن إدخاله على المحل قولهم: «ما رأيت كذبةَ أكثرَ عليها شاهدٌ من كذبة أمير على منبر» والأصل من شهود كذبة على منبر فحذف شهود وأقام المضاف إليه مقامه..

تعدّى أفعل التفضيل بحروف الجرّ

قال النحاة: «إذا صيغ أفعل التفضيل من متعد بنفسه دالٌ على حبٍّ أو بُغضٍ عُدِّى باللام إلى المفعول به فى المعنى و (بإلى) إلى ما هو فاعل فى المعنى ـ فالأول نحو (المؤمن أحب لله من نفسه) أى يحب الله أكثر من نفسه ومنه: «والذين آمنوا اشد [١١٥] حبا لله» أى يحبون الله أكثر من حب أنفسهم ـ والثانى نحو: «هو أحب إلى الله من غيره» أى يحبه الله أكثر من غيره ـ ومنه: «أحب إلى أبينا منا» [١١٦] أى يحبه أبوه أكثر منا.. ومنه كذلك: «أحبَّ إليكم من الله ورسوله.. الخ» «أحبُّ إلىَّ مما يدعوننى إليه» [١١٧].

وإن صيغ (أفعل) التفضيل من متعد بنفسه دالٌ على علم عُدِّى بالباء نحو «زيد أعرف بى» ومنه «ربهم أعلم بهم [١١٨] ـ هو أعلم [١١٩] بكم»

---

(١١٥) آية ١٦٥ سورة البقرة .

(١١٦) آية ٨ سورة يوسف

(١١٧) آية ٣٣ سورة يوسف .

(١١٨) آية ٢١ الكهف .

(١١٩) آية ٣٢ سورة النجم .

وإن كان من مُتعد به غير ما تقدم عُدِّى باللام نحو: هو أنفع للجار. قال تعالى: «وأقوم للشهادة» على أنها من (أقام الشهادة) وإن كان من متعد بحرف جر عُدِّى به لا بغيره نحو «هو أزهد فى الدنيا ـ وأسرع إلى الخير ـ وأبعد عن الخنا ـ وأحرص على الحمد» ومنه قوله سبحانه: «ولا أدنى [١٢٠] من ذلك».

وزيد على ذلك أنه يتعدى إلى المفعول به أحيانا بفى إن قُصِدَ معنى (فى) أى الظرفية نحو: نحن أحب فى الله من أعدائنا ـ وقال ابن مالك: إن كان أفعل مصوغا من متعد إلى اثنين عُدِّى إلى أحدهما باللام وأضمرْنا ناصب الثانى نحو (هو أكسى للفقراء الثياب).

قال أبو حيان: ولا ينبغى أن [١٢١] يقال هذا التركيب إلا إذا كان مسموعا من لسانهم هذا ومما ينبغى تسجيله هنا أن قوما من النحاة ينصبون المفعول به بأفعل التفضيل إن أُوِّل بما لا تفضيل فيه ـ حكاه ابن مالك فى التسهيل ورُدَّ بأن للتراكيب خصوصيات ينبغى أن تُراعَى ـ ومقتضاه أنه لا ينصبه حتى فى هذه الحالة. وقال الزمخشرى فى المفصَّل : «إنه لا ينصب المفعول [١٢٢] المطلق».

نتائج البحث:

الآن وقد انتهينا من دراسة أفعل التفضيل فى القرآن الكريم.. يجدر بنا أن نشير إلى أن من ثمرات هذا البحث ـ أنه خرج بالأمثلة الرتيبة لصيغ أفعل التفضيل فأوجد من خلال القرآن مادة خصبة لهذه الصيغة تربو على أربعمائة وخمسين صيغة مُنْبَثَّة فى كتاب الله، وهى بذلك تُمكِّن من دراسة أعمق، وبحثٍ أدق، وتمنح الأديب والخطيب صِيغا شتَّى فيها الجمال والطرافة وقوة الأداء.. حيث يضع القرآن تلك الصيغة مواضع رائعة تتجلى

(١٢٠) اية ٧ المجادلة .

(١٢١) عن الهمع ص ١٠٢ جـ ٢ السابق

(١٢٢) عن الهمع ص ١٠٢ جـ ٢ .

فيها بلاغة المعنى وقوة البيان .. مما يدفعنا إلى التأسّى بها ـ والاقتباس منها ـ لا أن نجعل الصّياغة مجرد تدريب لفظى، يحقق شروط القاعدة من غير التفات إلى المعنى.

وكم نسأم من ترديد أمثلة جافة لا تحمل طابع البلاغة فى كتب النحو .. ونودّ لو نهل النحو والنحاة من معين القرآن ليجعلوا من آياته المحكمات أمثلة لقواعدهم.. فيكون ذلك أدعى إلى الجاذبية، وأروع فى تصوير المعانى .

وإن شئت الوقوف على ما يمنحه القرآن من نفحات شذية بالنسبة إلى الدرس النحوى .. فاستحضر الآية الكريمة: «واقصد فى مشيك واغضض [١٢٣] من صوتك ـ إن أنكر الأصوات لصوت الحمير» ثم تأمل دقة استعمال «أنكر» فى الآية.. فستجد أنها لم تجىء لمجرد التدريب اللفظى.. وإنما وُضِعَتْ وَضْعا بليغا محكما يؤكد معنى الآية السابقة ويجلّيه ـ فبعد أن أمر سبحانه بالغض من الأصوات كان لابد أن يُقبِّح الأصوات المزعجة الجهيرة .. فكانت كلمة (أنكر) بما تؤديه من معنى البشاعة والتنفير .. هى التى تؤدى إلى الغرض المقصود من أقرب طريق .. وبخاصة حين تضاف إلى الحمير.. فتعطى تشبيها ضمنيا بأن من يرفع عقيرته كحمارٍ يرسل نهيقه !! وهل هناك صوت أنكر فى الوجود من صوت حمار؟! ولا يمكن لصيغة أخرى أن تحل محل (أنكر) فى هذا السياق. لدلالتها على الزيادة فهى أنكر النكر

ومن ثمرات هذا البحث ـ أنه قد وضّح بعض المفاهيم التى تتردد على الألسنة ـ والتى تحكم على صيغة مّا فى القرآن بأنها شاذة، فقد كشف عن قياسية ألفاظ مستعملة فى القرآن ... فأخرجها من دائرة الشذوذ إلى دائرة القياس مثل كلمتى «أقوم وأقسط» المستعملتين فى القرآن وغيرهما.

ومن هنا فإنى دعوت وما زلت أدعو إلى التحفظ الشديد فى الحكم على استعمالات القرآن ـ أو صياغاته فلا ينبغى التسرع بوصفها بالشذوذ إلا بعد تثبيت وبحث..

---

(١٢٣) آية ١٩ سورة لقمان.

على أنه يمكن أن يقال أن الوصف بالشذوذ لشيء من القرآن أو قراءاته أمر لا ينبغي. مهما نلطف من كلمة (شاذ) فالأولى أن نقول: إن هذه اللفظة ـ أو هذه الصيغة قليلة الاستعمال تحفظ ولا يقاس عليها فنكون بذلك أكثر تأدبا مع الله وآياته.

وأقبح مما مر أن نُخطيء قراءة متواترة أو نُجهِّلُ أصحابها .. مع علمنا بأن القراءة سنة متبعة، لقد حذرت من ذلك كله ـ أثناء هذا البحث ـ وأشرت إلى خطورة فتح باب التأويلات الكثيرة في القرآن لينسجم مع القواعد .. وأكدت أن التأويل في القاعدة أولى من التأويل في القرآن، يفرض سلطانه على القواعد ـ دون أن تفرض القواعد سلطانا عليه.

وأجمل مما مر كُلُّه .. أني سعدت بلحظات مباركة من الزمن وأنا أدير البحث والتأمل في كتاب الله.. فتتضح لي آفاق من البحث لم أكن لأحلم بها.. لولا مايفيضه القرآن من أسرار وأنوار على من يرتبط به أو يتأمل فيه .. فلله الحمد والمنة .. وهو حسبي ونعم الوكيل .

توفيق محمد سبع
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالرياض

مراجع البحث

١ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشرى مطبعة الحلبى بالقاهرة.

٢ ـ التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط لأبى حيان ـ مطبعة النصر الحديثة بالرياض.

٣ ـ شرح المفصل لابن يعيش المطبعة المنيرية بالقاهرة.

٤ ـ همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع للسيوطى دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.

٥ ـ شرح الأشمونى على ألفية بن مالك ـ مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة.

٦ ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى ـ مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة.

٧ ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى الطبعة الأولى مطبعة الاستقامة ـ القاهرة.

٨ ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبرى مطبعة الحلبى مصر.

٩ ـ إعراب القرآن للنحاس.

١٠ ـ مذكرة فى تصريف الأسماء للمرحوم الشيخ محمد الطنطاوى المدرس فى كلية اللغة العربية بالأزهر ـ طبعة خامسة مطبعة دار الملوك بالقاهرة.